الوحدة Yekîtî

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) العدد/٣٤١/ - ٠٦ كانون الثاني ٢٠٢٣ م - ٢٦٣٤ك الثمن: ١٥٠ ل.س

النضال من أجل :

* رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا.
* الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
* الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.

1947- 2010

«الألم، القهر، الفقر، الدم والدمع ليس قدر الشعب الكردي، نحن نرفض هكذا قدر ولا نعترف به»

يلماز غوني - نوروز ١٩٨٤م

عام آخر من المآسي... بانتظار مبادرات جادة وحوار سوري - سوري لا بديل عنه

آثار القصف التركي لصوامع الدرباسية - الجزيرة

غادرنا عام ٢٠٢٢م بتقلباته وأحداثه السّاخنة والفاترة لدى السوريين عموماً، دون أن يلوح أمام أعينهم بريق أملٍ في حلٍّ سياسي لأزمة بلدهم المستعصية والتي تقترب من نهاية عامها الثاني عشر تحت نير الاستبداد والقمع والاقتتال والمآسي؛ غادرناه ونحن في أوجّ أزمةٍ معيشية في ظلّ الفقر والبطالة الواسعة واستشراء الفساد وتدني قيمة الليرة السورية إلى مستوى قياسي أمام العملات الأجنبية، والارتفاعٍ الجنوني للأسعار وتدهور الوضع الاقتصادي، وشحّ الوقود والطاقة الكهربائية خاصةً في مناطق سيطرة النظام، مع استمرار العقوبات على النظام/الدولة، إلى جانب تداعيات انقسام الأراضي السورية بين أربع إدارات واحتلال بعضها من قبل تركيا وتهديداتها المستمرّة وقصفها لمناطق آمنة، بالإضافة إلى تواجد جماعاتٍ إرهابية وميليشياتٍ

2 ←

منتدى دولي معني بقضايا الأقليات... توصيات بحمايتها وتعزيز حقوقها

يومي ١-٢ كانون الأول ٢٠٢٢م، في قصر الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية، انعقدت الدورة الخامسة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات، بمثابة منبرٍ لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالأقليات القومية أو العرقية والدينية واللغوية، وذلك بمشاركة دول وآليات الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات والآليات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الوطنية الأخرى ذات الصلة والأكاديميين وخبراء في قضايا الأقليات

4 ←

في المغرب منتدى لتحالف الحضارات... وفي سوريا تشتتٌ واقتتال!

انعقد في مدينة فاس المغربية، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢م، المنتدى العالمي التاسع لتحالف الحضارات، بحضور وفود رسمية من الدول والحكومات، والشباب والجمعيات، والصحفيين ووسائل إعلام وأكاديميين؛ على خلفية سياق عالمي شديد الصعوبة يتسم بمجموعة واسعة من التحديات العالمية التي تتراوح من تصاعد التطرف العنيف والإرهاب وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية، إلى العنصرية والتمييز والراديكالية.

5 ←

جريمة إرهابية مروعة تستهدف كُرد وسط باريس

ظهيرة الجمعة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢م، هاجم رجل فرنسي «وليام م. /٦٩/ عاماً» من أصحاب السوابق مركز أحمد كايا الثقافي الكردي ومطعم وصالون حلاقة في جواره وسط شارع انغيان بالدائرة العاشرة وسط باريس، وأطلق الرصاص الحي على مدنيين من أبناء الجالية الكردية، فأردى ثلاثة منهم قتلى شهداء (أمينة كارا، مير بَرْور فنان ولاجئ سياسي، عبد الرحمن كيزيل) وأصاب ثلاثة آخرين بجراح خطيرة.

6 ←

أعنف وأعمق الهجمات التركية... إدانات محلية ورفض دولي

لم تتوقف هجمات الجيش التركي والميليشيات الموالية له على مناطق الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية و(منطقة الشهباء وقرى في جبل ليلون) شمالي حلب منذ سنوات، ولكن القصف اشتدّ وبعمق أكثر وباستخدام الطائرات الحربية والمسيّرة والمدفعية الثقيلة بُعيد تدبير تفجير استنبول في ٢٠٢٢/١١/١٣م وتلفيق التهمة ضد أطراف كردية؛ إذ شنّ (تحت مسمى عملية المخلب- السيف) في منتصف ليلة ١٩/ ١١/ ٢٠٢٢ ولغاية اليوم ٢٠٢٢/١١/٢٣، ما عددها /٤٧/ غارة بالطيران الحربيّ، و/٢٠/ هجوماً بالطيران المُسيَّر، و/٣٧٦١/ مرَّةً قصفاً بالمدفعيّة الثَّقيلة والهاون والدبّابات وشتّى أنواع الأسلحة، وأسفرت عن استشهاد /١٥/ مواطناً مدنيّاً وجرح العديد منهم- بينهم صحفيين، واستهدفت مؤسَّسات خدمية، وفق بيانٍ للقيادة العامّة لقوّات سوريّا الدّيمقراطيّة «قسد». وقد استشهد وجرح عناصر من قوات «قسد» وقوى الأمن الداخلي و «قوات تحرير عفرين».

شملت تلك الهجمات مدن وبلدات «كوباني، عين عيسى، ديريك، تل تمر، زركان، الحسكة ومناطق الشهباء»، مستهدفةً محطات للطاقة الكهربائية وإنتاج النفط والغاز وصوامع للقمح ومستشفيات ومدارس، بقصد تدمير بنى تحتية، حيث خرجت منشأة السويدية- ريف ديريك التي كانت تُغذّي المنطقة بـ/١٦/ ألف أسطوانة غاز بشكل يومي و٥٠٪ من التيار الكهربائي، وخمس محطّات أخرى، عن الخدمة؛ كما قصف الطيران الحربي التركي محيط

سجن جركين ونقطة الحراسة لمخيم الهول المكتظ بأفراد عوائل عناصر داعش.

وقد أدت تلك الهجمات إلى موجة هجرة قسرية أخرى، ومعاناة جديدة للمجتمعات المحلية، وانقطاع حوالي ٣ آلاف طالب/ة عن ← 3

عامٌ آخر ... تتمة

مرتزقة تتلقى الدعم من أنقرة، ناهيك عن أجندات التدخلات الإقليمية والدولية الخاصة.

كان لأحداثٍ إقليمية ودولية تداعيات مباشرة وتأثيرات سلبية على سوريا ولا زال، منها الحرب الروسية – الأوكرانية، واستمرار اعتداءات وتهديدات تركيا وعملياتها العسكرية بالطائرات والمدافع الثقيلة وغيرها إلى جانب اقتراب موعد انتخاباتها الرئاسية والبرلمانية وأزماتها الداخلية العديدة، وتصاعد النزاع بين تل أبيب وطهران والقصف الإسرائيلي المتواصل على المواقع الإيرانية داخل سوريا، واندلاع الاحتجاجات في إيران واستعصاء المفاوضات في ملفها النووي، وتركيز أمريكا وأوروبا لجهودها ضد روسيا وفي مواجهة التنامي المطّرد لأدوار النفوذ الصيني، وأزمات الدول العربية وصراعاتها، بالإضافة إلى أزمات الطاقة والمناخ والأوبئة العالمية وأمن شرقي المتوسط... فتراجع اهتمام المجتمع الدولي بالأزمة السورية، لا سيما وأنّ جلسات مجلس الأمن وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومعنية بسوريا تحوّلت إلى إلقاء خطابات تبادل الاتهامات والتنصل من المسؤوليات، تكاد أن تدفن القرار /٢٢٥٤/ المجمع عليه، فيما تلك الآلية المعتمدة لتقديم المساعدات الإنسانية عبر معبرين فقط مهددة بالإلغاء أيضاً.

وكذلك تباطأ اندفاع الدول العربية نحو التطبيع مع دمشق بعد أن تراجع دورها بشكلٍ ملحوظ في دعم المعارضة أو ممارسة ضغوط على الدول المؤثرة ودعم جهود المبعوث الأممي غير بيدرسون لإيجاد حلٍّ سياسي للأزمة.

لنتساءل، من ذا الذي لا يريد حلاً لمحنة سوريا ولا يعمل من أجله؟!... هو مَن يتمسّك بالسلطة ويجني من ورائها الجاه والمال هنا أو هناك، الضالع في الفساد وتُجّار الحروب وأمرائها، مَن يمارس الانتهاكات ويرتكب الجرائم أينما كان، مَن يتبنى عقلية التخلّف وخطاب الكراهية أو يحمل فكراً إرهابياً متطرفاً، المنافق والمرتزق، مَن لم يبقَ لديه إرادة ومسلوب القرار ومرتهن لأجنداتٍ خارجية، مَن لا يعترف بالآخر وبوجود كافة المكونات السورية وحقوقهم.

أما أدوار الدول المتدخلة بشكلٍ مباشر فحدّث ولا حرج، لِكُلٍّ أولوياتها وأجنداتها؛ فالتحالف الدولي المناهض للإرهاب بقيادة أمريكا يدعم قوات سوريا الديمقراطية – خاصةً ضد داعش - ولكن يتجاهل الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا والمسألة الكردية في البلاد كعناوين سياسية ولا يتبناهما كقضايا وطنية سورية تحتاج لحلٍّ عادل، فلا زال ينظر إليهما ويتعامل معهما عبر قنوات وخيارات أمنية وعسكرية.

روسيا تدعم النظام السوري على طول الخط وتفرض عقود الإذعان على حكومته، وتستغل قضايا سوريا في صراعاتها الدولية. بينما إيران دعمته بالميليشيات ولوجستياً في إطار تعزيز تواجدها وتأثيرها الإقليمي بالتوازي مع تنفيذ مآرب طائفية وفرض عقودٍ استراتيجية طويلة الأجل مع حكومة دمشق باتجاه استثمار موارد البلاد.

أما تركيا، فتدخلت بشكلٍ سافر ومريب، واحتلّت مناطق شاسعة وفرضت نفوذها على أخرى، مع استتباع وتكبيل الجماعات المسلّحة والائتلاف السوري – الإخواني (الجسم السياسي المعارض الرئيسي) وتوجيهها نحو ضرب حضور الكُرد بشكلٍ أساس.

عقدت الدول الثلاث الأخيرة صفقات عديدة عبر صيغة أستانه، تحقيقاً لمصالحها المتبادلة بالدرجة الأولى، وما كان على الطرفين السوريين الحاضرين إلَّا تنفيذها؛ إذ سيطر النظام على مناطق شاسعة ولكن! دون أهاليها، فأضحى الجيش السوري حارساً لمدن وبلدات وقرى فارغة، ودخلت ميليشيات الائتلاف كمرتزقة لدى دولة الاحتلال التركي إلى مناطق «عفرين، كري سبي/تل أبيض، سري كانيه/رأس العين» ضد الكُرد والإدارة الذاتية بهدف إحداث تغيير ديموغرافي واسع وارتكاب مختلف الانتهاكات والجرائم.

هذه المرّة، تسعى تركيا لإبرام صفقةٍ جديدة مع حكومة دمشق بشكلٍ مباشر وبوساطة روسية، على خلفية حاجات ومصالح حزب العدالة والتنمية الحاكم ورئيسه أردوغان الملّحة خلال الأشهر القادمة في الداخل والخارج، لا سيما ديدنها إجهاض تجربة الإدارة الذاتية بمؤسساتها المختلفة وطمس قضية الكُرد ووجودهم ودورهم في سوريا.

ننتظر مبادرات جدّية للحلّ من القوى العظمى في العالم، وحواراً سورياً – سورياً فاعلاً ومثمراً... عسى أن ندخل في سكته، وبطبيعة الحال لا ولن نفقد الأمل!

أعنف وأعمق الهجمات ... تتمة

التعليم لأكثر من أسبوعين في إقليم الفرات لوحده.

كما طال القصف التركي ثلاثة مواقع أثرية في الفرات، وهي «تلة كاني كوردان، تلة قره موغ، وتلة تل شعير»، فتضررت بنسبة /٤٥/ بالمائة.

وقد تجاوز عدد جنود الجيش السُّوريّ الذين فقدوا حياتهم في الجبهات /٢٥/ جنديّاً، صَمْتُ الحكومة السُّوريّة وعدم إبدائها أيَّ موقفٍ تجاه الهجمات فتحت الطريق أمام فقدان هؤلاء الجنود لحياتهم، حسب بيان «قسد».

الأمم المتحدة

٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢م، أكّد المتحدث الرسمي باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، على أنّ ثمّة حاجة إلى حماية وحدة أراضي سوريا، مشدداً على أهمية أن تمارس كافة الأطراف أقصى درجات ضبط النفس وأن تتجنب أي تصعيد إقليمي إضافي. وأضاف: «من المهم أن تحافظ الأطراف جميعها على وقف إطلاق النار القائم بينها فيما يتعلق بسوريا»، وتابع دوجاريك قائلاً إنّ الأمين العام يشدد على ضرورة حماية المدنيين والمرافق المدنية بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وأكّد أن لدى بلدان المنطقة شواغل أمنية ومن المهم معالجة هذه الشواغل عبر الحوار وليس عبر زيادة استخدام القوة العسكرية.

الصين

في جلسةٍ لمجلس الأمن حول سوريا بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩م، أعربت الصين عن قلقها العميق من الأعمال العدائية التي تقوم بها تركيا وإسرائيل في سورية، وأنها تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة ووحدة أراضي سورية، مطالبة بالوقف الفوري لهذه الهجمات وتجنب أي عمل من شأنه تصعيد الموقف.

روسيا

في تصريحات للصحفيين بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٤م، أكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن أي عدوان تركي على سورية سيزيد التوتر في المنطقة، ويؤدي أيضاً إلى زيادة النشاط الإرهابي.

أما المبعوث الرئاسي الروسي إلى سورية ألكسندر لافرينتيف فقد صرّح عقب اجتماع أستانه الـ١٩ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٣م، بأن على تركيا الامتناع عن أي عملية قد تؤدي إلى تصعيد في الشرق الأوسط بأكمله، ولا يمكن السماح بذلك، وقال: إن الضربات الجوية مؤسفة جداً، والعملية البرية التي تتحدث عنها تركيا ستؤدي إلى ضحايا أكبر بين المدنيين، لذلك يجب التخلي عن هذه التصرفات لأن القيام بمثل هذه العمليات يزيد التهديد الإرهابي على الأراضي السورية والتركية، وعلى الجانب التركي أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار ويتخذ إجراءات وحلولاً عقلانية.

أمريكا

قال جون كيربي المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس جو بايدن بتاريخ ٧ كانون الأول ٢٠٢٢، إن الولايات المتحدة لا ترغب في أن تواصل تركيا هجماتها العسكرية في شمال غرب سوريا، رغم أنها تقرّ بحق أنقرة في الدفاع عن نفسها. وأضاف: «لا نريد أن نرى عمليات عسكرية تُجرى في شمال غرب سوريا، والتي ستعرض المدنيين لخطر أكبر مما هم عليه بالفعل وتهدد جنودنا وأفرادنا في سوريا وكذلك مهمتنا في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية».

وكان وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن قد أكد في وقت سابق وخلال اتصال هاتفي مع نظيره التركي خلوصي أكار، رفض واشنطن القوي لعملية عسكرية تركية جديدة في سوريا.

وقال المتحدث باسم البنتاغون العميد في سلاح الجو بات رايدر، في بيان بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٣: «الضربات الجوية الأخيرة في سوريا هددت بشكل مباشر سلامة الأفراد الأمريكيين الذين يعملون في سوريا مع شركاء محليين لهزيمة داعش وتأمين أماكن احتجاز أكثر من عشرة آلاف من معتقلي داعش».

المبعوث الأممي

في جلسة مجلس الأمن ٢٠٢٢/١١/٢٩م، حذّر المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون، من أن التصعيد في سوريا سيُعرّض الاستقرار الإقليمي إلى الخطر. ودعا إلى «التحرّك فوراً لوقف التصعيد العسكري في سوريا، وجميع الأطراف إلى التهدئة وضبط النفس»، وأكّد أن «سوريا ليست بحاجة إلى تصعيد عسكري وإنما إلى عملية سياسية تُنهي الحرب».

إيران

أكد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان خلال اتصال هاتفي في ٢٠٢٢/١١/٢٩م بوزير الخارجية التركي جاويش أوغلو أن أي عمل عسكري تركي على الحدود السورية سيؤدي إلى تصعيد التوتر ويزيد الوضع تعقيداً.

سوريا

لم تصدر أية مواقف رسمية من حكومة دمشق أو وزارة خارجيتها تدين تلك الهجمات التركية، سوى أنّ نائب مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة الدكتور الحكم دندي خلال جلسة مجلس الأمن في ٢٠٢٢/١١/٢٩، قال: إن سورية تدين بأشد العبارات الاعتداءات التركية على الأراضي السورية وتؤكد أن الذرائع التي يسوقها النظام التركي لتبريرها باتت مكشوفة ولم تعد تخدع أحداً وخاصة في ظل استمراره بدعم التنظيمات الإرهابية ورعايته إلى اليوم (داعش) و(جبهة النصرة).

هيومن رايتس ووتش

في ٧ كانون الأول ٢٠٢٢م، قالت: إن الغارات الجوية التركية التي بدأت في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢ ألحقت أضرارا بالمناطق المكتظة بالسكان والبنية التحتية الحيوية في شمال وشمال شرق سوريا، وفاقمت الأزمة الإنسانية الكارثية القائمة والتي تؤثر على الأكراد، والعرب، والمجتمعات الأخرى في المنطقة.

إدانات واسعة

إن الهجمات التركية موضع قلق واستنكار شديدين لدى عموم السكّان المحليين، وإلى جانب مختلف المؤسسات الرسمية والمدنية والعسكرية المرتبطة بالإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، ومجلس سوريا الديمقراطية، دان حزبا «الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا» في بيان بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٠م تلك «الأعمال والممارسات المنافية لكل القيّم والأعراف الدولية من جانب الحكومة التركية وانتهاك صارخ لسيادة سوريا»، وقالا: «إن قيام تركيا بهذا الاعتداء الغاية منه ترهيب المواطنين وخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة تحت ذريعة العملية الإرهابية المدانة في شارع التقسيم في إسطنبول».

وفي بيانٍ آخر بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٨م، طالب الحزبان بـ»ضرورة قيام الحكومة السورية وجميع القوى والأحزاب السياسية بتبيان وفضح سياسات تركيا التوسعية واستباحتها للأراضي والأجواء السورية ونزعتها العنصرية حيال المكوّن الكردي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الشعب السوري، وضرورة توفير مناخات إيجابية لبلورة تفاهمات وطنية مع الجانب الكردي لسد الطريق أمام تركيا للمزيد من التدخلات»، وناشدا «كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وجميع الدول والمنظمات المعنية بالشأن السوري بمواصلة بذل كافة الجهود لحمل تركيا على وقف أعمالها العدائية ضد شعبنا والكفّ عن تهديداتها المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة».

هذا وناشدت الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية بحقوق الإنسان لتقديم يد العون والمساعدة لها لأجل توفير مستلزمات الحياة للآلاف من النازحين واللاجئين في المخيمات، والعمل على فتح معبر تل كوجر (اليعربية) للمساعدات الإنسانية.

منتدى دولي معني ... تتمة

وممثلو الأقليات والمنظمات غير الحكومية.

تناول المنتدى التحديات والقضايا الرئيسية في مجال تنفيذ „إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية" المعتمد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م، الذي يشدد على أن حماية وتعزيز حقوق الأقليات تساهم بشكل كبير في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي تتواجد فيها الأقليات ويشجع كذلك على التعاون بين الدول والشعوب، لاسيما وأنه ينص في مادته الأولى: „١- على الدول أن تقوم، كلّ في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية. ٢- تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات".

وذلك وفق المحاور التالية:

- مراجعة: الأطر المعيارية وتعميم الإعلان في الأمم المتحدة.
- إعادة التفكير: المدافعون عن حقوق الأقليات ودورهم في تعزيز مبادئ الإعلان.
- إصلاح: سد الثغرات في تنفيذ الإعلان.
- حوار مفتوح: الأوضاع الطارئة للأقليات.

لا يكتسي إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات طابعا إلزامياً... فلا تزال الأقليات عرضة للاضطهاد وتواجه إنكاراً لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، إذ يستهدف العنف والصراع على الصعيد العالمي الأقليات على أساس هوياتهم الدينية، واللغوية، والثقافية والعرقية والإثنية. وتتجلى هذه الهجمات في أشكال ومجالات مختلفة تتراوح ما بين الهجمات السبيرانية، والتهديدات، وخطاب الكراهية، والأعمال العدوانية، والاعتداء، والقتل، وحتى الاغتصاب الجماعي، والتطهير العرقي والإبادة الجماعية.

هذا وكان حضور وفعالية ممثلين من كُرد سوريا في المنتدى لافتاً، فيما يلي مقتطفات من مداخلات بعضهم:

بسام أحمد باسم منظمة „سوريون من أجل الحقيقة والعدالة":

((نطالب الأمم المتحدة وجميع الهيئات الدولية التركيز على الانتهاكات الواقعة في الشمال السوري من قبل جميع الأطراف وضمان المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب. كما ندعو إلى الضغط من أجل وقف التصعيد العسكري في الشمال السوري ومنع تركيا من شن غزو جديد... التوصية الأساسية هي أن يتبنى المنتدى خطة عمل شاملة للضغط باتجاه تبني معاهدة دولية خاصة بحقوق الأقليات مستلهمة من وحي الإعلان لتكون ملزمة لجميع الدول والبلدان المتنوعة، منها سوريا وتركيا والعراق وإيران وغيرها من الدول المنطقة.)).

المحامي حسين نعسو:

((في سوريا، بعد عقود من الاضطهاد للشعب الكردي والانكار لهويته القومية وحرمانه من أبسط حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حق التعلّم بلغته الأم من قبل الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم، جاء الاحتلال التركي رفقةً بالفصائل الجهادية السورية للمناطق الكردية في سوريا بدءاً بـ"عفرين" ومروراً بـ"كري سبي" وانتهاءً بـ"سري كانيه"، ليزيد في الطين بلةً، وينقل بالكُرد في سوريا من مرحلة التنكر لحقوقهم إلى مرحلة التطهير والقضاء على وجودهم التاريخي، من خلال ممارسة عمليات الإبادة وسياسة التهجير القسري بحقهم وإجراء التغيير الديمغرافي في مناطقهم عبر عمليات التهجير لمئات الآلاف من السكّان الكُرد الأصليين"، وقدّم نعسو توصيات لحماية الأقليات واحترام حقوقها، من تجريم حروب الإبادة ضدها والمطالبة بإنهائها، والتدخل الدولي لحماية الأقليات في حال تعرضها للإبادة، وصياغة قوانين من شأنها أن تمنح الحق للأقليات باللجوء إلى محكمة الجنايات الدولية في حال تعرضها للإبادة بغض النظر إن كانت الدولة المشكو منها موقعة على ميثاق روما أم لا.

عز الدين صالح المدير التنفيذي لرابطة „تآزر" للضحايا:

((قبل بدء النزاع في سوريا، حُرم الشعب الكُردي، وأبناء الأقلية الدينية الايزيدية، من التمتع بحقوق المواطنة المتساوية، وتعرضوا لاضطهاد وتمييز منهجيين... بعد بدء النزاع في عام ٢٠١١، وبسبب الإحساس العميق بالإفلات من العقاب لدى جميع أطراف النزاع، وتحديداً في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية، كعفرين ورأس العين/ سري كانيه، استمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتمَّ تهجير معظم الكُرد والايزيديين والأرمن والسريان وغيرهم.")).

د. إبراهيم مسلم ممثلاً عن منتدى تل أبيض للمجتمع المدني:

((قامت دولة الاحتلال التركي وفصائل المرتزقة بانتهاكات بعد احتلال هذه المناطق (عفرين، سري كانيه، كري سبي/تل أبيض)، الأمر الذي تسبب في تهجير الكورد والأرمن والعرب المعارضين للسياسات التركية، وبالتالي التغيير الديمغرافي للمنطقة من خلال جلب أناس آخرين غريبين عنها... اليوم سوريا تعيش حرب انهكتها وقسّمتها نتيجة التدخلات الدولية التي تصفي حساباتها على الأراضي السورية، وبالتالي زيادة معاناة الأقليات)).

ميديا محمود ممثلة مؤسسة ايزدينا:

((حيال الموضوع المتعلق بكيفية تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني، نرى بأنه يوجد تقاعس واضح من قبل المجتمع الدولي في دعم وتمكين المرأة الكردية التي تعاني من الاضطهاد المستمر في كل من سوريا وإيران.

إن المرأة الكردية أصبحت رمزاً لمقاومة التطرف الديني في إيران، وفي سوريا مُحاربةَ شُجاعة في وجه إرهاب داعش، أما في المدن الكردية الثلاثة عفرين وسري كانيه وكري سبي، فهي: إما سيدة تعاني من التعذيب والاضطهاد داخل سجون المحتل التركي أو مُهجرة تعيش الويلات داخل مخيمات الشهباء ومخيمات واشو كاني.

تَخوف المرأة الكردية من فقدان أمنها وحياتها وحريته ازداد في الأيام الأخيرة أكثر مع بدء التهديدات التركية في اجتياح مدن كردية جديدة في الشمال السوري، وبالتالي باتت تترقب مصيراً مشابهاً لنساء عفرين اللاتي تعرض الكثير منهنّ للتعذيب والاعتقال على يد الجيش التركي.

لذا لا بد من تمكين المرأة الكردية لتكون أكثر قدرةً على مواجهة كل من الفصائل المتطرفة التابعة للمعارضة السورية، وأيضاً الجيش التركي الذي يسعى إلى الانتقام من نصر النساء الكرديات على داعش.)).

هذا، وبناءً على حوار ومساهمات المشاركين/ات في المنتدى، سيتم إعداد ملخص عن المناقشات من قبل رئيس منتدى الأمم المتحدة، وسيقوم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات „الدكتور فرناند دي فارين" بإعداد تقرير حول توصيات المنتدى ويقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين في مارس ٢٠٢٣م.

في المغرب منتدى ... تتمة
المغرب

شارك في المنتدى أكثر من ألف ممثل من حوالي /١٠٠/ دولة، وفي مقدمتهم مستشار جلالة ملك المغرب محمد السادس، السيد أندريه أزولاي، الذي قدّم رسالة تضامن قوية نيابة عنه، ركّزت على أهمية إيجاد مسارات للسلام والوحدة والتضامن، وكيف جسّدت فاس والمغرب بشكل عام هذه القيم.

وأوضح في كلمته أنّ المغرب ملتزم منذ البداية ليكون في الطليعة والبقاء هناك بثبات من خلال: أولاً، تعزيز الانفتاح باعتباره دعامة لثقافة السلام، وثانياً، الدين كوسيلة للسلام، وثالثاً، العمل من أجل التنمية – بالمعنى الأوسع للمصطلح – كعنصر من عناصر السلام.

الأمم المتحدة

كما شدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في كلمته على أنه في عالم حيث «يعاد إحياء الشرور القديمة المتمثلة في معاداة السامية والتعصب المعادي للمسلمين واضطهاد المسيحيين وكراهية الأجانب والعنصرية»، يساعد تحالف الحضارات في العمل بروح التضامن.

وقال غوتيريش: «تجد قوى الشقاق والكراهية أرضاً خصبة لها في مشهد يخيم عليه الظلم والنزاع»، ودعا إلى بناء تحالف سلام «إن اعترفنا بأن التنوع هو مصدر ثراء وإن استثمرنا من أجل تحقيق الشمول، وإن كفلنا جميعاً بأن نحيا جميعاً - بصرف النظر عن العرق أو النسب أو الأصل أو الانتماء أو نوع الجنس أو الدين أو أي وضع آخر - حياة كريمة تتاح فيها الفرص».

تحالف الحضارات

أكد ميغيل أنخيل موراتينوس، الممثل السامي للتحالف، في كلمته على أنّ «النزاعات الدولية لا يمكن أن تكون النتيجة الوحيدة للدين أو الثقافة أو الحضارات. يجب أن نقول بصراحة: ليس هناك صراع حضارات. هناك صراع مصالح وصراع جهل.»، وقال: «نحن إنسانية واحدة، نواجه تحديات عالمية متعددة.»

وأوضح موراتينوس قائلاً: «أظهرت لنا الأزمات الأخيرة التي طالت المجتمع الدولي أنه لا توجد حدود يمكن أن توقف الفيروسات والحروب، سواءً حدثت في أوروبا أو في أي ركن آخر من العالم».

وأضاف: «في مواجهة الدفاع عن الأقليات، دعونا ندافع عن الحقوق المتساوية لجميع المواطنين، في مواجهة الإقصاء والانفصال، دعونا ندافع عن الاندماج والأخوة. في مواجهة حوار الحضارات فقط، دعونا ننخرط في تحالف الحضارات بالتزام جماعي».

مهرجان بلورال بلاس

وعلى هامش المنتدى، جرت فعاليات مهرجان بلورال بلاس لأفلام الشباب، وهو عبارة عن مبادرة مشتركة بين تحالف الحضارات والمنظمة الدولية للهجرة، مع شبكة تضم أكثر من /٥٠/ منظمة شريكة من جميع أنحاء العالم تدعم الجهود الإبداعية للشباب وتوزع مقاطع الفيديو الخاصة بهم في جميع أنحاء العالم.

إعلان فاس

وبمناسبة المنتدى اعتُمد «إعلان فاس» الذي أكّد على أهمية الدور المركزي للتعليم، وللنساء كوسيطات وصانعات سلام، ومكافحة التمييز والتعصب القائمين على أساس الدين أو المعتقد الراسخ في حقوق الإنسان، والرياضة كناقل للسلام والشمولية وموازنة روايات الهجرة من خلال البرمجة، ودور الزعماء الدينيين في تعزيز السلام، والتعايش والوئام الاجتماعي، وتنشيط التعددية من خلال ثقافة السلام ومكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت والتصدي لها.

كما أشاد الإعلان بالمبادرات الدولية، بما في ذلك مبادرات اليونسكو، الهادفة إلى تعزيز صون التراث الثقافي في وقت السّلم وفي حالة النزاعات المسلحة، وتشجيع أعضاء مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات على إدانة التدمير غير المشروع للتراث الثقافي والمواقع الدينية.

كما شدد على الأثر الإيجابي للهجرة على بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بما في ذلك من خلال تعزيز التعددية الثقافية.

مؤتمر صحفي

في ختام المؤتمر، يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢م، عقد كلٌ من الممثل السامي لتحالف الحضارات ميغيل أنخيل موراتينوس، ووزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، مؤتمراً صحفياً مشتركاً، تحدثا فيه عن سير المؤتمر ونتائجه؛ وقال موراتينوس: «في سياق جيوسياسي معقّد للغاية، تحدثنا هنا في فاس عن السلام والتفاهم والاحترام المتبادل والالتزام بالعيش معاً، هذا شيء يحتاجه الناس ويرحبون به، إنهم متعطشون للسلام، وأعتقد أن هذا ما علينا تذكره». وقال بوريطة: «يحتاج الوضع الدولي اليوم لأن نستمع إلى لغة العقل وإلى لغة الحكمة والتأكيد على أن قيم الحوار هي القيم الأساسية وبأنه رغم الاختلافات في المصالح والاختلاف في الدين والعرق تبقى هذه البشرية مجموعة كبيرة من العناصر المشتركة».

سوريا

في زمنٍ العالم بحاجة ماسّة لحوار الحضارات وتحالفها، وقبلهما إلى وحدة شعب كلّ دولةٍ وتعاضده، في مواجهة تحديات جمّة ومختلفة، لازال الشعب السوري مشتت ويئن تحت وطأة حرب داخلية وأزمةٍ مركّبة، بينما النظام يمضي في خياره الأمني-العسكري وميليشيات المعارضة وقوى التطرّف والإرهاب ترتهن إلى العنف ودول إقليمية لها مصالحها وأجنداتها الخاصة.

لايزال خطاب الكراهية والانقسام بارزين بين مختلف المكونات السورية، في وقتٍ نحن أحوج ما نكون إلى التواصل والحوار وقبول الآخر وبناء أسس العيش المشترك.

وفاة الشخصية الوطنية مصطفى ميداني

يوم الخميس ٢٠٢٢/١٢/١م، في مدينة بون الألمانية – التي هجر إليها منذ عقود – وعن عمرٍ ناهز /٧٠/ عاماً، توفي فاضل مصطفى ميداني بن حسن – الشخصية الوطنية الكردية المعروفة من أهالي قرية «سمالا-ميدانا»- عفرين، بعد صراعٍ مع المرض.

شُيّع جثمانه في اليوم التالي ووري الثرى في مقبرةٍ إسلامية بالمدينة، بحضور أبنائه وحشدٍ من محبيه ومعارفه، وبمشاركة لافتة من أعضاء فرع بون لحزب الوحدة (يكيتي) الذين وضعوا إكليلاً من الورود على قبره.

عُرف الراحل بدفاعه المستميت عن مختلف القضايا الكردية والكردستانية، وتميّزه بالقول الجريء والنقد البناء.

جريمة إرهابية مروعة تستهدف كُرداً وسط باريس

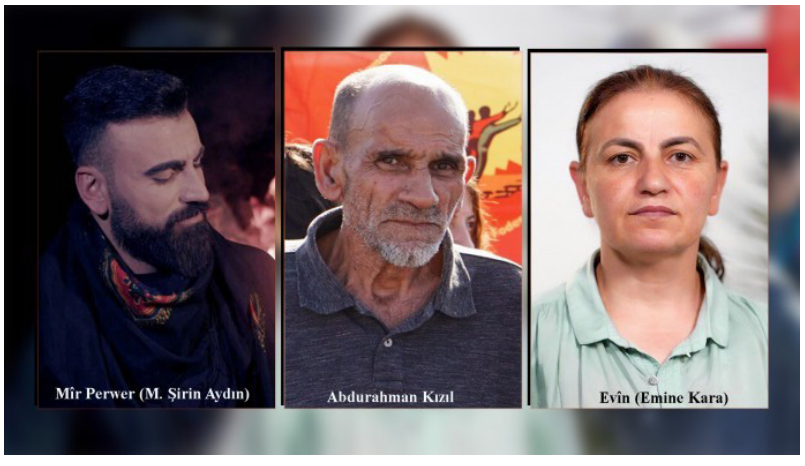

ظهيرة الجمعة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢م، هاجم رجل فرنسي «وليام م. /٦٩/ عاماً» من أصحاب السوابق مركز أحمد كايا الثقافي الكردي ومطعم وصالون حلاقة في جواره وسط شارع انغيان بالدائرة العاشرة وسط باريس، وأطلق الرصاص الحي على مدنيين من أبناء الجالية الكردية، فأردى ثلاثة منهم قتلى شهداء (**أمينة كارا قيادية في الحركة النسائية الكردية في فرنسا، مير بَرْور/ محمد سيرين أيدين فنان ولاجئ سياسي، عبد الرحمن كيزيل**) وأصاب ثلاثة آخرين بجراح خطيرة؛ وبعد أن سيطر عليه متواجدون آخرون في الصالون تمكّنت الشرطة الفرنسية من إلقاء القبض على الجاني وتطويق المكان. وعلى الفور، قام وزير الداخلية جيرارلد دارمانان بتفقد المنطقة، وأدلى بتصريحات كان يريد منها تهدئة الغضب الكردي الذي كان يتصاعد بسرعة شديدة، ولكن النتائج جاءت عكسية، حيث أنه في تصريحٍ أولي قال «ليس من المؤكد أن القاتل قام باستهداف الكرد بشكلٍ مقصود»، ووصف الجريمة بـ«العنصرية» دون تهمة «الإرهاب».

تلقى الكُرد في المدينة الجريمة بغضب وإدانة شديدين وتجمّع المئات منهم في محيط موقع الجريمة، ونددا المجلس الديمقراطي الكردي في فرنسا، الذي يدير «مركز كايا»، بالهجوم، وأعلن عن تنظيم اعتصام يوم الجمعة، حداداً على أرواح الضحايا. وفي اليوم التالي أيضاً خرجت تظاهرات كردية أخرى رافقتها أعمال عنف، اتهمت تركيا بالمسؤولية عن العملية وطالبت السلطات الفرنسية بإجراء تحقيقات نزيهة والكشف عن الحقاق والمجرمين ومن ورائهم واعتبار الجريمة إرهابية.

بينما رفعت السلطات الفرنسية – التي سارعت إلى وصف الجريمة بالتصرف الفردي العنصري - يوم السبت قرار التوقيف الاحتياطي للرجل الجاني لأسباب صحية، ونقلته إلى عيادة الأمراض النفسية بمقرّ الشرطة. وقالت النيابة العامة في باريس إنّ التحقيقات تركز على تهم القتل ومحاولة القتل والعنف المسلّح إضافة إلى انتهاك التشريعات المتعلقة بالأسلحة بدافع عنصري، وأوضحت «إضافة هذا الأمر لا يغيّر الحد الأقصى للعقوبة المحتملة والتي تبقى السجن المؤبد».

إدانات دولية

وقد استنكر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في ذات اليوم «الهجوم المشين الذي استهدف الأكراد في فرنسا»، وقال في تغريدة له على «تويتر»: «كل التعاطف مع الضحايا، الأشخاص الذين يكافحون من أجل العيش، أسرهم وأحبائهم. كلّ التقدير لقوات شرطتنا على شجاعتها ورباطة جأشها».

وأعرب وزير الخارجية الأميريكي أنتوني بلينكن عن عميق تعاطفه مع الشعبين الكردي والفرنسي، إذ كتب في تغريدة «كل التعاطف مع ضحايا الهجوم على المركز الثقافي الكردي في باريس». وأضاف «أفكاري مع أبناء الجالية الكردية وشعب فرنسا في هذا اليوم المحزن».

بدوره، دان المستشار الألماني أولاف شولتس، الهجوم «المروّع»، وقال في تغريدة إنّ «عملاً مروعاً هزّ اليوم باريس وفرنسا. كل التعاطف مع الضحايا وعائلاتهم».

وأعربت خارجية الإمارات العربية المتحدة عن إدانتها بشدة، مؤكدةً رفضها الدائم لجميع أشكال العنف التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار وتتنافى مع القيم والمبادئ الإنسانية.

إدانات كردستانية

أصدرت الهيئة القياديّة لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK بياناً دانت فيه مجزرة باريس الثانية ووصفتها بأنّها استمرارٌ لمجزرة التاسع من كانون الثاني عام ٢٠١٣م التي اغتيل فيها ثلاث ناشطات كرديات (ساكينة جانسيز، ليلى شايلمز، فيدان دوغان)، وأشارت إلى أنّ «حزبي العدالة والتنمية والحركة القوميّة والاستخبارات التركية» مسؤولين عن هذه المجزرة. وقالت: «لو لم تتستر فرنسا على تلك المجزرة آنذاك وكشفت حقيقتها آنذاك لما وقعت مجزرة أخرى اليوم». وطالبت بكشف حقيقة المجزرتين.

كما دانت حكومة إقليم كُردستان العراق، الهجوم وقالت في بيان: «نندين ونشجب بشدة الهجوم على الجالية الكوردية في باريس، ونتقدم بالتعازي والمواساة لعائلات وذوي ضحايا الهجوم، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى».

إدانات كردية

إلى جانب إدانات شعبية عامة، صدرت مواقف شجب واستنكار عن العديد من مؤسسات الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا ومن قوى سياسية ومنظمات وشخصيات عديدة، من بينها حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا الذي قال في تصريحٍ خاص- ٢٠٢٢/١٢/٢٤م: «في الوقت الذي ندين فيه هذه الجريمة النكراء، نؤكد ثقتنا بالقضاء الفرنسي ونزاهته بالوقوف على هذه الجريمة وإظهار الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة، ونعرب عن تعازينا الحارّة لذوي الشهداء... كما نناشد أبناء الجالية الكردية في عموم أوربا وفرنسا بشكلٍ خاص بضبط النفس واحترام القوانين والأنظمة النافذة وعدم الانجرار إلى كل ما من شأنه الإساءة إلى القضية الكردية العادلة وتشويه صورتها أمام الرأي العام».

حساسية فرنسا

لا تزال جريمة اغتيال الناشطات الكرديات الثلاث بالرصاص في مقرّ مركز الإعلام الكردي في باريس، بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣م، حاضرة في ذاكرة الكُرد، لاسيّما وأنّ السلطات الفرنسية لم تكشف بَعد، أسباب وملابسات الجريمة وفاعليها الحقيقيين ومن ورائهم، سوى توقيف التركي «عمر غوناي /٣٠/ عاماً» وتوجيه تهمة «تنفيذ اغتيالات على علاقة بمنظمة إرهابية» إليه والذي قيل «أنه توفى في السجن أواخر عام ٢٠١٦م بمرض السرطان»! قبل أن يمثل أمام القضاء، رغم أنّ الرئيس فرنسوا هولاند دان الجريمة ووصفها بالمروعة والفظيعة في حينه ووعد بالكشف عنها.

فرنسا تتواصل وتتفاعل مع الكُرد وتدعمهم ضد الإرهاب في سوريا، لكنّها فشلت في حمايتهم في باريس للمرة الثانية؛ وعلى الجانب الآخر، تبدي مرونة مع تركيا أو تهدئها، وبرزت لديها منذ اللحظة الأولى للهجوم الأخير حساسية واضحة قائمة على تفادي تأثيره على العلاقات التركية – الفرنسية.

الهيئة القيادية لحزب «الوحدة» تعقد اجتماعها الاعتيادي وتناقش أهم القضايا السياسية والمعيشية والتنظيمية

في ٢٠٢٢/١٢/٢٤م، بمدينة قامشلي، عقدت الهيئة القيادية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) اجتماعها الاعتيادي وتناولت في جدول عمله أهم القضايا السياسية والمعيشية والتنظيمية.

بخصوص **الوضع السياسي** جاء في البلاغ الصادر عن الاجتماع:

((مع اقتراب دخول الأزمة السورية عامها الثالث عشر منذ انفجارها العاصف بداية عام ٢٠١١م، تستمرُّ محنة البلاد مخلّفةً كوارث إنسانية واقتصادية، دون أن تلوح في الأفق حتى الآن بوادر حلٍّ ينهيها ويضع حدّاً للنزيف السوري، بل تتفاقم الأوضاع أكثر مع استمرار الحرب في أوكرانيا، لتزيد من تعقيدات المشهد السياسي العام، وتُعرقل الجهود الدولية لإيجاد مخرجٍ للأزمة المستفحلة في وطننا سوريا، في ظلّ صراعٍ دولي بين قوى تحاول إعادة صياغة شكل النظام العالمي، وتتعامل على أنها أطراف فاعلة حقيقية وقوى مهيمنة تحاول الإبقاء على شكلها القديم، لتلقي بظلالها وتعقيداتها على مستوى العالم وتُعيده إلى مناخات وأجواء الحروب العالمية وما أنتجت من أزمات اقتصادية خانقة، وتنامي تيارات سياسية شعبوية متطرّفة في قلب أوربا ترتكب جرائم إرهابية عنصرية، كان آخرها في باريس التي راح ضحيتها ثلاثة شهداء وجرحى تزامناً مع اقتراب الذكرى السّنوية التاسعة لاستشهاد ثلاث مناضلات كرديات في نفس العاصمة.

كان لهذه المناخات الأثر الأكبر في عرقلة الجهود الرّامية لتطبيق القرارات الدولية الخاصة بالوضع السوري وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن المتّخذ بالإجماع /٢٢٥٤/ قبل سبع سنوات.

لا يُخفى على أحد في هذا الصدد الدور التركي الأخطر والأسوأ في مجمل القضايا الإقليمية وخاصةً في الشّأن السوري، وعدائه التاريخي لأي حضورٍ كردي، ودعمه ومساندته لقوى الإسلام السياسي الأكثر خطورةً وتطرفاً؛ واستمرار تركيا في احتلالها لمناطق واسعة من الشّمال السوري، وتَواصل الانتهاكات اليومية الخطيرة من قبل وكلائها ومرتزقتها، وبإشراف مباشر من استخباراتها، ليس آخرها استشهاد المحامي «لقمان حنان» في أقبية أحد سجونها بمدينة عفرين تحت التعذيب؛ الانتهاكات والجرائم تطال البشر والحجر والشّجر دون أي رادعٍ أخلاقي أو أي احترامٍ لقواعد حسن الجوار والقانون الدولي الإنساني، علاوةً على أنّ المُسيّرات التركية تُوزّع الموت والدّمار على المدنيين والعسكريين في عمليات مدانة جملةً وتفصيلًا، والتي تؤثر سلباً على الجهود المبذولة من قبل قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي في مكافحة الإرهاب وحملتهما المستمرّة لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، الذي مازال يُشكل خطراً حقيقياً على سوريا ودول الجوار، الأمر الذي يستدعي موقفاً دولياً حاسماً لوقف اعتداءات تركيا ومرتزقتها.

من جانبٍ آخر رأى الاجتماع أنّ ما تشهده إيران من احتجاجاتٍ شعبية تمسُّ جوهر وبنية النظام الإيراني، هي نتيجة حتمية لعقودٍ من الاستبداد الديني القائم على حجز الحريات الفردية والجمعية لمجمل المكوّنات الإيرانية، وما محاولات النظام الإيراني في تحوير مسار الاحتجاجات الشعبية في مجمل البلاد باتجاه مكوّن أو طائفة إلّا لمنعها من الانتشار أو تشكيل فعل تراكمي شعبي يُوحّد كلّ المكونات الإيرانية، لذلك جاءت التصريحات السياسية الإيرانية باتهام قوى كردستانية بالوقوف وراء هذه الاحتجاجات، والتي تزامنت مع قصفٍ همجي مُدان لمقرّات ومراكز أحزاب كردستانية إيرانية في إقليم كردستان العراق، لتوظيفها في هذا الاتجاه.)).

وحول الوضع المعيشي:

((إنّ ما تشهدهُ عموم المناطق السورية من أزمةٍ معيشية خانقة وغلاءٍ للأسعار وشحّةٍ في الوقود والكهرباء، مقابل تدني قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، باتت تُهدد استمرار العمل في مؤسسات الدولة وبالتالي انهيارها.

ورغم كلّ ذلك، لا يتوقف النظام السوري عن تعنّته وحتى ابتزازه للمواطنين بلقمة عيشهم، لاسيما وأنه يفرض بين فترةٍ وأخرى حصاراً ظالماً على مناطق الشهباء وأحياء الشيخ مقصود والأشرفية في حلب، فتُهيئ المناخ لاحتجاجاتٍ شعبية محرّكها الأساس قضايا مطلبية ملحّة ومحقّة لتشكل عناصر ضغطٍ إضافية تُجبر السلطة المتعنتة للقبول بمبدأ الحوار الحقيقي مع مجمل القوى الوطنية، لأجل إيجاد مخارج للأزمة السورية)).

وأكّد الاجتماع على أنّ الرهان الأكثر نجاعةً هو «تلاقي القوى الوطنية الديمقراطية اللاعنفية، والتي تتّخذ من الحوار مبدأً وسبيلاً وحيداً لتشكيل جسمٍ سياسي سوري يسعى لاستعادة القرار الوطني ويعمل على إيجاد حلولٍ للقضايا الوطنية ومن بينها القضية الكردية في سوريا.».

وفي المجال التنظيمي أكّد الاجتماع على تنفيذ القرارات المتّخذة في الاجتماعات السّابقة وخاصةً الاجتماع الموسع للهيئة القيادية وتكليف اللجان المعنية بمتابعتها.

رحيل المربي محمد شريف مشكو

في قرية ظبية – ولاية جازان السعودية، يوم الجمعة ٣٠ كانون الأول ٢٠٢٢م، توفى المربي الفاضل والشخصية الوطنية **محمد شريف مشكو** – من مواليد قرية شبك بمنطقة ديريك/الجزيرة عام ١٩٥٦م، ووري جثمانه الثرى في مقبرتها.

درس الراحل الابتدائية في قريته، والاعدادية والثانوية في قامشلي، وتخرج من كلية العلوم – قسم (ر.ف) عام ١٩٨٤م، ونال دبلوم التأهيل التربوي أثناء خدمته العسكرية بين أعوام (١٩٨٤-١٩٨٨) م، وعمل مدرساً في مدارس قامشلي، ثم سافر إلى الجزائر بعقد تدريس عام ١٩٨٩م، وبعدها درّس في السعودية منذ عام ١٩٩٥م ولأكثر عشرين سنة، حتى أُحيل إلى التقاعد في عام ٢٠١٧م، فعاد إلى قامشلي ليبقى فيها لغاية ٢٠٢٢م إلى أن سافر إلى السعودية بقصد الزيارة.

ناضل الراحل في صفوف حزبنا لأكثر من عشرة أعوام، وتعرّض لضغوط أمنية، إلى أن سافر إلى خارج البلاد عام ١٩٨٩م بقصد العمل فانقطع عن العمل التنظيمي، ولكنه بقي مناصراً لمبادئ الحزب ونضاله، وشخصيةً وطنية في مجتمعه.

اعتقال رئيسة نقابة الأطباء التركية الداعية للتحقيق في استخدام الكيميائي

في الأسبوع الثالث من شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي دعت رئيسة نقابة الأطباء التركية شيبنم كورور فنجانجي /٦٣/ عاماً إلى إجراء «تحقيقٍ فعّال» في مزاعم استخدام الجيش التركي للأسلحة الكيميائية ضد مسلّحين أكراد في إقليم كردستان العراق، إثر مشاهدتها لمقاطع فيديو نشرتها قوات الدفاع الشعبي HPG الجناح المسلّح لحزب العمال الكردستاني، تُظهر ذلك.

ولكن سلطات أنقرة كانت لها بالمرصاد، فتم اعتقالها في ٢٠٢٢/١٠/٢٦م بعد مداهمة منزلها في استنبول ونقلتها الشرطة إلى أنقرة، حيث قال مكتب المدّعي العام أنها محتجزة بتهمة «الدعاية لمنظمة إرهابية»، مطالباً بتجريدها من منصبها كرئيسة للنقابة وانتخاب رئيس جديد؛ وقضت المحكمة في اليوم التالي بسجنها على ذمة التحقيق، ولا تزال قيد الاحتجاز.

كما اتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فنجانجي بأنها «تنطق بلغة الإرهاب»، معتبراً أنها لا يجب أن تبقى رئيسة للنقابة. وقال بعد اجتماع حكومي «إذا لزم الأمر، سوف نضمن تغيير هذا الاسم بموجب لائحة».

أما نقابة الأطباء فوصفت اعتقال فنجاجي بأنه يصل إلى حد «الإعدام السياسي خارج إطار القانون»، وقالت إن هذه هي المرحلة الأعلى من ضغط السلطات على النقابة وقياداتها، وطالبت بإطلاق سراحها في الحال عقب أخذ أقوالها.

وقد جاء اعتقال الطبيبة فنجانجي بعد يوم من مداهمات للشرطة في عدة مدن تركية واحتجاز /١١/ صحفياً، بينهم أربعة نساء، يعملون في وكالتي الأنباء «ميزوبوتاميا» و«جنيوز».

يُذكر أنّ فنجانجي خبيرة في الطب الشرعي، وقضت شطراً كبيراً من حياتها المهنية في توثيق التعذيب وسوء المعاملة، وهي ناشطة رائدة في مجال حقوق الإنسان في تركيا، وساعدت في تطوير المعايير المرجعية للأمم المتحدة بشأن التحقيق في قضايا التعذيب وتوثيقها (بروتوكول إسطنبول).

وتعليقاً على اعتقال فنجانجي قالت ميلينا بويوم، وهي ناشطة تابعة لمنظمة العفو الدولية في تركيا «لا يوجد شيء قالته أو فعلته يمكن أن يبرر حرمانها من حريتها بهذه الطريقة التعسفية، التي تهدف بوضوح إلى إسكاتها وإرسال رسالة مخيفة إلى الآخرين».

بينما نشرت رابطة الأطباء الدوليين لمنع الحرب النووية، التي تمثل أطباء وحملات تهدف لمنع العنف المسلّح، تقريراً في تشرين الأول/أكتوبر سعى إلى إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات محتملة من الجيش التركي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٧م.

ومن جانبهم طالب خبراء أمميون* في مجال حقوق الإنسان، بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢م، تركيا إلى التوقف عن استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب بهدف ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان، والإفراج الفوري عن شيبنم كورور فنجانجي التي تم احتجازها.

وقال الخبراء: «يبدو أن اعتقال الدكتورة فنجانجي جزء من نمط متعمد لتطبيق تشريعات مكافحة الإرهاب بهدف تشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات وتعطيل حقوق الإنسان الحيوية والعمل الطبي. لقد وثقنا العديد من الحالات التي تم فيها استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب والأحكام الجنائية الأخرى لمضايقة واعتقال واحتجاز وإدانة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تركيا، بما في ذلك الدكتور فنجانجي، على أسس زائفة».

وحذّر الخبراء من أن التهديدات بالاعتقال والسجن والترهيب القضائي تتسبب في مستويات عالية من الضغط النفسي والقلق، والتي يمكن أن تصل إلى حد المعاملة أو العقوبة النفسية اللاإنسانية أو المهينة في انتهاك للقانون الدولي.

متظاهرون يحملون صورة الطبيبة شيبنم كورور فنجانجي

*** الخبراء الأمميون هم:**

أليس جيل إدواردز، المقررة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ ماري لولور، المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ فيونوالا ني أولين، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب؛ تلالنغ موفوكينج، المقرر الخاص المعني بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وموريس تيدبال- بينز، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي.

المصدر: الصحافة، أخبار الأمم المتحدة.

نشاطات في إقليم كردستان العراق

قامت منظمة إقليم كردستان لحزب الوحدة (يكيتي) بأنشطة عديدة:

- في ٢٠٢٢/١١/٢٨م، زار وفدٌ من المنظمة برئاسة محمود محمد عضو اللجنة السياسية وممثل الحزب في الإقليم مقرّ

المكتب السياسي للاتحاد القومي الديمقراطي الكوردستاني، واستقبل من قبل د.شيخوان خالد عضو المكتب السياسي وآخرين؛ ناقش الجانبان استهداف الطائرات الإيرانية لمواقع محددة في إقليم كردستان وأثره في أمن الإقليم والمنطقة، وأكّد الوفد على ضرورات تلاقي الأحزاب الكُردية والكُردستانية.

- في ٢٠٢٢/١٢/٤م، حضر وفدٌ من فرع السليمانية ندوة سياسية وحوارية في قاعة «خاك» أقامها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، بحضور أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات مستقلة، تمّ تسليط الضوء على مجريات الأحداث الساخنة في شمال وشرقي سوريا، والاستماع إلى

← 9

/٢١/ منظمة حقوقية ومدنية تُطالب الأمم المتحدة للتدخل في إيقاف الهجمات التركية على المناطق الكردية

إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش...

الأمين العام المحترم...

تتعرض المناطق الكوردية في كل من سوريا وإقليم كردستان العراق وإيران إلى أبشع هجوم عسكري وحشي بالطائرات والمدافع والمسيّرات من قبل الدولة التركية والنظام الإيراني بحجج واهية «لمحاربة التنظيمات الإرهابية» وآخرها التفجير الإرهابي الذي خططت له الاستخبارات التركية في اسطنبول وتم اتهام الأكراد دون أي دليل مقنع ومبرر وخلال ساعات، مما يظهر النية المبيتة لاستهداف الكورد أرضاً وشعباً.

وتدركون سيادة الأمين العام ومن خلال اطّلاعكم على ما يجري وتداعيات الهجمات الوحشية التركية والايرانية على السكّان المدنيين الآمنين وترويعهم وتهجيرهم واستهداف البنية التحتية من محطات توليد الكهرباء ومحطات النفط والغاز والاتصالات، حيث تُشكل تلك الهجمات بالأسلحة الثقيلة والطيران انتهاكاً لسيادة دولة مجاورة وخرقاً لقوانين الأمم المتحدة والمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥.

السيد الأمين العام...

إنّ ما يحدث من القصف المتكرر على القرى والمدن الكوردية في سوريا وإقليم كوردستان العراق واستشهاد العشرات من الأطفال والنساء والشيوخ وتدمير البنى التحتية أمام مرأى القوى الدولية والإقليمية التي تتعامل مع قضايا الشعوب بازدواجية وصمت مطبّق أو ببيانات تنديد واستنكار لا قيمة لها، مما يشكل خطراً كبيراً على العالم أجمع حيث تهدف تركيا من وراء هجماتها سوى استهداف الوجود الكوردي ومحاولة إبادة شعب وتهجيره وإحداث تغيير ديمغرافي في المناطق الكوردية وخلق صراعات محلية ونزاعات عنصرية وتحرير عناصر تنظيم داعش الإرهابي واستغلالهم بابتزاز العالم وتهديده بالوقت الذي يدّعون فيه بمحاربة الإرهاب ومعظم التنظيمات الارهابية وزعمائها تحت حماية تركيا.

إننا كمنظمات مدنية وحقوقية نطالب المنظمة الدولية تحمل المسؤولية التاريخية على عاتقها من حفظ الأمن والسلم الدوليين والحفاظ على حياة البشرية والسلام العالمي واحترام مواثيق وقوانين الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، نطالب من سيادتكم كمسؤول أول عن كل البشرية:

١- إيقاف فوري للهجمات التركية والايرانية على المناطق الكوردية في سوريا وإقليم كوردستان العراق وإيران.

٢- تأمين الحماية الدولية وإنشاء منطقة حظر طيران في أماكن تواجد الشعب الكوردي في سوريا والعراق وإيران ونشر قوات فصل دولية على الحدود أسوة بجنوب لبنان.

٣- محاسبة تركيا وإيران لدعمهم ورعايتهم للمنظمات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية داعش وتنظيم القاعدة والفصائل المرتزقة وإحالة ملف الجرائم المرتكبة بحق الكورد الايزيديين في العراق وعفرين وسري كانية وكري سبي في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية عن طريق مجلس الأمن.

٤- مطالبة تركيا بإنهاء احتلالها لمنطقة عفرين وسري كانية وكري سبي وغيرها ومن إقليم كوردستان العراق.

٥- مطالبة إيران بوقف هجماتها على إقليم كوردستان واستهداف المدنيين واللاجئين الكورد من إيران وخرق سيادة دولة جارة مستقلة.

٦- عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بشكل عاجل عما يتعرض له الشعب الكوردي في سوريا والعراق وايران وتركيا من حملات ابادة وتهجير وباستخدام كافة أسلحة الدمار الفتّاكة ضده.

ودمتم عوناً لتحقيق العدالة والسّلام في العالم

٢٧,١١,٢٠٢٢

المنظمات الموقعة:

١- منظمة المجتمع المدني الكوردي في أوروبا
٢- مركز ليكولين للدراسات والأبحاث القانونية – ألمانيا
٣- منظمة حقوق الإنسان في سوريا (ماف)
٤- الهيئة القانونية الكردية
٥- منظمة جاني روج للمساعدات الإنسانية
٦- منظمة الوطن الضائع
٧- التجمع الكوردي السوري في روسيا الاتحادية
٨- لجنة حقوق الإنسان في سوريا (ماف)
٩- جمعية شهرزا للمثقفين الكورد
١٠- منظمة الجيو الاستراتيجي للمجتمع المدني الكوردي
١١- مجموعة فجين
١٢- حركة التجديد الكوردستاني
١٣- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان (راصد)
١٤- الجمعية الكوردية في سندابورغ-الدنمارك
١٥- منظمة صقور ميتان
١٦- منظمة سينال للإغاثة الإنسانية
١٧- منظمة كزي لتنمية المرأة
١٨- رابطة كورد مصر
١٩- جمعية نوروز في آلن
٢٠-المنظمة الألمانية الدولية للتنمية والسلام
٢١- التيار الوطني السوري

نشاطات في إقليم ... تتمة

آراء ممثلي أحزاب كردستانية، ومداخلات من الحضور.

- في ٢٠٢٢/١٢/١١م، زار وفدٌ من المنظمة برئاسة «محمود محمد» مقرّ العلاقات للحزب الشيوعي الكوردستاني، واستقبل من قبل هندرين أحمد عضو المكتب السياسي ومسؤول العلاقات وآخرين؛ قدّم الوفد لمحة عن معاداة تركيا للإدارة الذاتية ولأي مكسب كردي، وأكّد على ضرورات وحدة الموقف الكردي وحماية أي مكسب وكذلك إنعقاد مؤتمر كردستاني تنبثق

عنه مرجعية كُردية.

- في ٢٠٢٢/١٢/١٥م، زار وفدٌ من المنظمة برئاسة «محمود محمد» مقرّ المكتب السياسي لحزب «ره نجده رانى كوردستان» واستقبل من قبل بابير كاملا سكرتير الحزب ونائبه هاوكار محمود وآخرين؛ قدّم الوفد التهاني بمناسبة انعقاد مؤتمر الحزب الكوردستاني ولمحة عن المساعي الجارية بين النظامين التركي والسوري والتي تستهدف الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وأكّد على ضرورات انعقاد مؤتمر وطني كردستاني تنبثق عنه مرجعية كُردية.

- في ٢٠٢٢/١٢/٢١م، زار وفدٌ من المنظمة برئاسة «محمود محمد» مكتب العلاقات للحزب الديمقراطي الكُردستاني – العراق، وكان في استقباله رئيس المكتب الدكتور جعفر إيمينكي وآخرين؛ قدّم الوفد باسم الحزب وسكرتيره التهاني بمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع عشر للحزب الكردستاني واستلام الدكتور إيمينكي مسؤولية المكتب. وناقش الجانبان الأوضاع

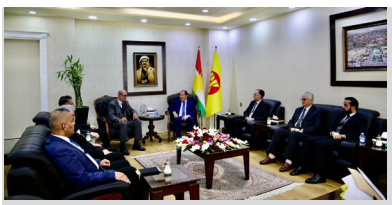

العامة في المنطقة بشكل العام، إذ ركّز الوفد على ما يعانيه الكُرد بمناطقهم المحتلة في سوريا من قبل تركيا.

- في ٢٠٢٢/١٢/٢٣م، زار وفدٌ من فرع السليمانية مخيم (باريكا) الخاص باللاجئين الكُرد السوريين، واطّلع على أوضاعهم وناقشها مع بعضهم في مختلف المجالات، بشكلٍ خاص الجانبين المعيشي والتعليمي.

رحيل المناضل والمدرّس اللغوي عارف حسو

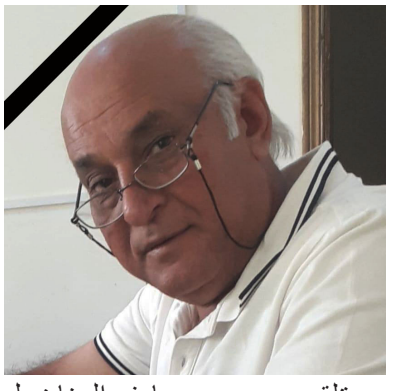

تلقى محبو ومعارف المناضل والمدرّس اللغوي الكردي **عارف حسو (أبو رزكار)** وأهالي كوباني نبأ وفاته صباح الإثنين ٢٠٢٢/١٢/١٩م إثر جلطة قلبية ودماغية بحزنٍ شديد، فقد امتلأت صفحات التواصل الاجتماعي بمنشورات الرثاء والعزاء، وشارك حشدٌ غفير في تشييع جثمانه إلى مثواه الأخير في قريته «چلبية»، حيث نُقل من مشفى في قامشلي. وقد ألقيت في وداعه عدة كلمات (عثمان كبو - منظمة الرقة لحزب «الوحدة»، عدنان بوزان - حزب يكيتي الكوردستاني، فرحان حج عيسى - حزب سوريا المستقبل، بكر حج عيسى - حزب الاتحاد الديمقراطي، شرفان مسلم - جامعة كوباني، محمد عزت حبش قصيدة شعرية، مسلم شيخ حسن كلمة حزب «الوحدة»، عبد القادر حسو - عائلة الفقيد) ضمن مراسم لائقة.

توافد إلى خيمة العزاء في القرية خلال اليومين التاليين جموع المعزّين، ووفود أحزاب سياسية ومنظمات مدنية وبعض مؤسسات الإدارة الذاتية وعشرات طلاب من تلاميذ الراحل في جامعة كوباني وشخصيات اجتماعية وثقافية وعشائرية وغيرهم، ووردت برقيات عزاء عديدة، منها برقية من هيئة تحرير جريدة نوروز الناطقة بالكردية، بالإضافة إلى إلقاء كلمات. وأقيم مجلس عزاء في قضاء «بحركة»- أربيل بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٢٢م.

الراحل من مواليد عام /١٩٦٥م/، نال الشهادة الثانوية عام ١٩٨٤م في مدينة الرّقة، وعمل موظفاً في مديرية مالية الرقة وحلب ليتقاعد منذ سنوات، حيث اضطّر للانتقال إلى مدينة حلب مع أسرته عام ١٩٩٦م لأسباب اجتماعية.

عُرف بعلاقاته الاجتماعية الواسعة الطيبة، وكان مثالاً لروح التعاون وزرع الأمل، وإلى جانب كفاحه في الحياة حمل همّ قضية شعبه الكردي في سوريا منذ أيام شبابه، فقد انتسب إلى صفوف العمل التنظيمي عام ١٩٨٤م، وناضل بتفانٍ وإخلاص في تنظيمات الحزب بالرقة وحلب وكوباني وغيرها، وتعرّض لضغوط أمنية واعتقالٍ في الرقة، وتدرّج في هيئات الحزب، حيث بقي ملتزماً بمبادئه وعمله التنظيمي والسياسي- كعضو في دائرة كوباني- إلى آخر يومٍ في حياته.

كان الفقيد طموحاً، فقد عمل عضواً في لجنة (تحرير صفحات الرأي الآخر بجريدة الوحدة)

لسنوات ومساهماً فيها، كما ساهم بمقالات في مجلة الحوار وجريدة نوروز الناطقة بالكردية، بالإضافة إلى انضمامه لمؤسسة تعليم وحماية اللغة الكردية في سوريا بُعيد تأسيسها عام ٢٠٠٦م، وإعطاء دورات تعليمية ضمنها، لاسيما وأصبح مسؤولاً لفرع المؤسسة في كوباني عدة سنوات.

كما أنه عمل محاضراً لمادة اللغة والأدب الكردي في جامعتي روژآفا و كوباني منذ عام /٢٠١٩م/، وتقديراً لجهوده منحته جامعة كُوباني، في أيار ٢٠٢٢م، شهادة ليسانس في الأدب الكُردي.

ومن نتاجاته تأليف كتاب «حكم وأمثال كُردية « وإعداد كُتيب عن قواعد اللغة الكردية.

المناضل والمربي إبراهيم أحمد في ديار الآخرة

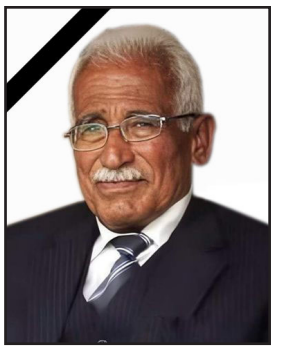

بحزنٍ وأسى، شيّع أهالي بلدة ميدانكي – عفرين جثمان ابنها البار الفقيد المناضل والمربي **إبراهيم أحمد بن أحمد** يوم السبت ٢٠٢٢/١١/٢٤م، بعد أن وصل من بلاد المهجر ألمانيا، حيث توفي عن عمرٍ ناهز /٨٥/ عاماً.

درس الراحل المرحلة الإعدادية والثانوية في مدرسة المأمون بحلب، وحصل على شهادة معهد دار المعلمين بحلب، فعمل مدرّساً ومربياً للأجيال لأكثر من /٢٥/ عاماً.

وحصل الراحل على الإجازة في الحقوق من جامعة دمشق عام ١٩٦١م، وانخراط في العمل السياسي والنضال لأكثر من خمسة عقود دفاعاً عن القضية الكردية العادلة في سوريا وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد، متمتعاً بروحٍ وطنية وحرصٍ على المبادئ التي آمن بها.

بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لتأسيس أول حزب كردي في سوريا، ١٤ حزيران ٢٠١٦م، وفي لقاءٍ سياسي بمركز حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا داخل البلدة، منح الحزب صفة العضوية الفخرية للراحل، تقديراً لنضاله ومواقفه الوطنية النبيلة.

هذا، وأُقيم للراحل مجالس في ميدانكي ومدينة حلب ومدينة كِيل الألمانية. كما خصّه محي الدين شيخ آلي سكرتير الحزب بتعزية، فيما يلي نصها:

((في صبيحة الثلاثاء ٢٠ كانون الأول ٢٠٢٢م في ديار الغربة، توقف قلب ابن الشعب الكردي البار الأستاذ المربي إبراهيم أحمد/ميدانكي - عفرين، الذي أمضى أكثر من خمسين عاماً مدافعاً عن عدالة قضية الكُرد في سوريا وحقوق الإنسان، ولم يتردد يوماً في مواكبة

وتقديم العون والمساعدة للحراك الكردي السوري والتوجه الوطني الديموقراطي العام في البلاد، متحملاً الكثير من الصعوبات والضغوطات.

نتقدم بأخلص التعازي لأبناء وبنات الفقيد إبراهيم أحمد ولأصدقائه وذويه في الداخل والخارج، راجين للجميع الصبر والسلوان... قامشلي ٢٠ كانون الأول ٢٠٢٢م)).

رحيل الشيخ حميدي دهام هادي الجربا خسارة للسوريين جميعاً

بحضور الآلاف من أهالي الجزيرة ووجهاء وفعاليات مجتمعية وسياسية وإدارية وعسكرية، شُيّع جثمان الراحل **الشيخ حميدي دهام هادي الجربا** شيخ مشايخ قبيلة شمر في سوريا، ووري الثرى في ساحة قصره بقرية تل علو القريبة من بلدة تل كوجر (اليعربية)- ريف الحسكة، يوم الجمعة ٢٠٢٢/١١/١١م؛ استمر مجلس العزاء لثلاثة أيام بتوافد آلاف أخرى.

توفي الشيخ حميدي مساء الخميس ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٢م في مشفى جين بمدينة أربيل – إقليم كردستان العراق، عن عمرٍ ناهز /٨٦/ عاماً، وبعد صراعٍ مع المرض.

يُذكر أن الفقيد كان شخصية وطنية واجتماعية معروفة، شغل مسؤولية الحاكم المشترك لإقليم الجزيرة في بدايات الإدارة الذاتية القائمة، التي نعته في برقية عزاء، جاء فيها: تلقينا ببالغ الألم وعميق الأسف، نبأ وفاة المغفور له الشيخ حميدي الدهام الهادي الجربا شيخ مشايخ قبيلة شمر وأحد أهم الشخصيات الوطنية التي ساهمت في تأسيس الإدارة الذاتية الديمقراطية، بعد حياة حافلة بالعطاء والمواقف الوطنية المشرفة.

وأعربت قوات سوريا الديمقراطية عن تعازيها، مؤكدةً على «الدور المحوري للفقيد في الانتصارات التي حققتها قواتنا في مواجهة القوى الإرهابية المتطرفة التي هاجمت منطقة الجزيرة بداية الثورة، وكذلك مساهمته الفاعلة في التأسيس وإعادة البناء لكافة المؤسسات، حيث ترك بصمته في أعماله الخيرة ونصرة الحقّ بمواجهة كافة الأطراف الخارجية الظالمة». وقالت: «نستذكر بكلّ تقدير مناقبه ومآثره في خدمة المنطقة وسكانها ولا سيما في الحفاظ على السلم الأهلي وتجذير أخوة الشعوب ووحدتهم... وستبقى مواقفه الثابتة ضد الفتن التي كانت تحيكه القوى المتآمرة شاهدة على إخلاصه وحبّه للناس والأرض».

ونعاه الرئيس مسعود بارزاني، قائلاً: «فقدنا اليوم بقضائه وقدره سبحانه وتعالى الشيخ حميدي دهام هادي الجربا شيخ قبيلة شمر في سوريا، الذي شاءت الأقدار أن يتوفاه الله بين محبيه وأصدقائه في كوردستان». وأضاف: «لقد كان الفقيد صديقاً قديماً لنا ولشعبنا، وعمل طيلة حياته على تقوية أواصر العلاقة بين العرب والكورد في سوريا والعراق، وبهذه المناسبة الأليمة نعزي أنفسنا وعائلته وعشيرته، داعين العلي القدير أن يتغمده الله برحمته الواسعة، ويسكنه فسيح جناته ويلهمنا وعائلته وعشيرته الصبر والسلوان».

كما تقدّم محي الدين شيخ آلي - سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا برسالة تعزية، فيما يلي نصها:

إلى ذوي الراحل شيخ مشايخ قبيلة الشمّر الفقيد حميدي دهام الهادي الأكارم...

تحية واحترام...

نتقدّم منكم ومن شيوخ الشمّر في الداخل السوري وخارجه بأخلص التعازي بوفاة أحد أبرز الفعاليات المجتمعية في الجزيرة السورية الشّيخ حميدي دهام الهادي، الذي لطالما عرفناه عن قرب، كم كان حريصاً على السّلم الأهلي وضرورات العيش المشترك على قاعدة حماية وجود الإدارة الذاتية ودور قوات سوريا الديمقراطية بعيداً عن التمييز والاستعلاء بسبب الدّين أو القومية؛ فكان رحيل الفقيد الشّيخ حميدي خسارةً للسوريين، كرداً وعرباً، مسلمين ومسيحيين.

مرةً أخرى وباسم أعضاء ومؤازري حزب الوحدة الديموقراطي الكردي في سوريا نعزيكم وأنفسنا، ومن خلالكم نعزي كافة أبناء وبنات أهل الجزيرة وعشائر الشمّر في الداخل والخارج، راجين للجميع الصّبر والسّلوان.

دمتم سالمين

قامشلي ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢م

تشييع جثامين ضحايا بحر «الجزائر» من المهاجرين السوريين

مساء الثلاثاء ٢٠٢٢/١١/٨م، عبر مطار بيروت وبواسطة الهلال الأحمر اللبناني والهلال الأحمر السوري وبجهودٍ من الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وصلت إلى سوريا جثامين /١٠/ من ضحايا بحر «الجزائر» من المهاجرين الذين انقلب بهم قاربين ليلة ٣- وصبيحة ٢٠٢٢/١٠/٤م بعد انطلاقهما من محافظة وهران نحو إسبانيا.

وفي اليوم التالي ٢٠٢٢/١١/٩م، تم تشييع جثمان أحدهم في اللاذقية وآخر في مدينة منبج، والثمانية البقية في منطقة كوباني.

كان في استقبال الجثامين بين منبج و كوباني ووسط المدينة، الآلاف من الأهالي وممثلي أحزاب سياسية ومنظمات مجتمعية ومؤسسات الإدارة الذاتية، وسط مشاعر من الحزن والأسى، حيث نُقل كلّ متوفٍ إلى مسقط رأسه.

وقد شاركت منظمة كوباني لحزب الوحدة (يكيتي) في تلك المراسم، خاصةً في وداع عضوي الحزب «باسل عبد القادر عيسى- مواليد قرية تل غزال ١٩٩٤م» و «بكري محمد بوزان- مواليد قرية جرن/تل أبيض ١٩٧٥م»، حيث ألقى كلٌّ من موسى كنو عضو الهيئة القيادية للحزب و عثمان كبو مسؤول منظمة الرقة للحزب كلمتين، أشارا فيهما إلى الكارثة الكبيرة المؤلمة والمحزنة التي أصابت كوباني، وتحدثا عن أهمية التشبث بالأرض ومكافحة ظاهرة الهجرة وآثارها السلبية على المجتمع، وشكرا الإدارة

الذاتية على مبادرتها الإنسانية لجلب الجثامين الى تراب الوطن وتخفيف العبء عن أهالي وذوي المكلومين.

كما وصل جثماني شخصين آخرين إلى كوباني في ٢٠٢٢/١١/٢٣م، حيث دفنا في مقبرتي قريتهما. ولا يزال /٦/ آخرين من كوباني نقلوا بذات القاربين مفقودين.

قراءة في الموقف الأمريكي ومستقبل سياسته اتجاه الإدارة الذاتية

د. آزاد أحمد علي

ذكرني قراءة بيان الخارجية الأمريكية بصدد هجمات الحكومة التركية المتكررة على المناطق الكوردية على طول الحدود شمال سوريا والعراق بحقيقة مرّة، راسخة ومنسية، وهي أنّ الحركة القومية الكوردية في سوريا بشقيها الأيديولوجي والمطلبي لم تتمكن من الخروج طوال نصف قرن من الساحة الأمنية. بمعنى أكثر وضوحاً، أن الحكومات المتعاقبة على حكم سوريا والمناطق الكوردية التي أُلحقت بها قد عملت وتفننت في تأطير هذه المسألة السياسية والثقافية ضمن إطار أمني صرّف، وبناءً على هذا التصنيف تعاملت مع جوهر المسألة الكوردية في سوريا ومحيطها الكوردستاني. وقد استمدت الحكومات السورية جانب من مشروعية هذا التصنيف من مؤازرة دولتي الجوار تركيا والعراق، اذ تعاونوا جميعاً لتأصيل وترسيخ هذه السّمة. امتداداً وسيراً على نفس المنهج حرصت الحكومة السورية الحالية على أن تستمر هذه التقاليد، وعدم زعزعة الوضعية التوافقية على هذا التصنيف، وإن توفرت فرصة موضوعية أواخر سنة ٢٠١١م لكي تخرج الحركة الكوردية السورية من إطارها الأمني إلى الضوء والعلنية، بحيث يتم التعامل معها سياسياً. كانت تلك الفرصة المفترضة ستبدأ مع الاجتماع مع رئيس الجمهورية بشار الأسد صيف ٢٠١١م بصفته الرسمية، حيث كان من المقرّر أن يتمخض عن الاجتماع تموضع سياسي جديد للأحزاب التقليدية الكوردية في الساحة السورية. بمعنى أوضح، شرعنة النشاط السياسي والإعلامي والدبلوماسي لهذه الأحزاب واعطائها بعداً مدنياً، بما فيه قيامها بدور الوسيط بين الحركة الاحتجاجية الناهضة عهدئذ في عموم سوريا وحكومة دمشق التي قررت مواجهتها بأدوات العنف. لكن هذه الفرصة قوّضت من قبل بعض متزعمي الأحزاب الكوردية لصالح الانخراط في حركة معارضة غير واضحة الأهداف والمعالم، وقليلة التجربة تُقاد من خارج الحدود. حدث ذلك انسجاماً مع المناخ السياسي الذي سيطر على مسار المسألة السورية، حيث تمكّن أنصار الحلّ الأمني والحلّ العسكري في أعلى هرم السلطة بدمشق من جرّ كل الأطراف إلى ميدان معركة دموية، بما فيه أطراف كوردية كانت قد بلورت مقاربتها الخاصة للمسألة السورية وطبيعة الحراك الجماهيري.

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على هذه البدايات الواعدة لم تراكم الحركة الكوردية الخبرة ولم تتمكن بعد من الخروج من الإطار الأمني – العسكري الذي فُرض عليه منذ أمد بعيد، فهي إما تخوض المعارك العسكرية بالأصالة عن نفسها، أو تتبع جهات من المعارضة السورية المسلّحة. على الرغم من المحاولات المتكررة لأطراف وشخصيات من داخل هذه الحركة لترجيح توجهاتها السياسية والمدنية، وتوجيه مسار الحركة الكوردية السورية باتجاه مدني ومطلبي.

لقد اتضح، بعد سنوات قليلة من تفاقم الصراعات الداخلية والخارجية على مستقبل سوريا، أنه تم ابتلاع القضية الكوردية بخصوصيتها، وتم جرّفها إلى داخل دوامة المسألة السورية المعقّدة، التي تم عسكرتها تماماً وإدراجها ضمن المخططات الأمنية والصراعات الاستخبارية في المنطقة. ولا يشذّ عن هذا المنهج عملية التدخل العسكري للدول المتحالفة تحت شعار محاربة داعش.

يمكن الافتراض، بعد سنوات من الصراعات والمتغيرات الديمغرافية والعسكرية على الأرض، أن الإدارة الذاتية الديمقراطية التي تسيطر عملياً على نصف مساحة سوريا المفيدة، بمعنى أنها تحكم نصف المساحة المأهولة بالسكان في سوريا، والتي تقدر بحوالي (٥٠) خمسين ألف كيلومتر مربع، هذه الإدارة التي قوّضت أرضية المنظمات الإرهابية بدماء خيرة أبناءها وبناتها وقدّمت تضحيات عظيمة، لم تتمكن أن تتحول الى إدارة مدنية، وكان من المتوقع لها أن تبقى عسكرية بثقلها، وذلك لطبيعة وبنية القوى التي تقودها، وجسامة المهام التي تواجهها. حتى ظلّت بحكم نفس العوامل المؤثرة على الساحتين السورية والإقليمية إدارة أمنية – عسكرية. ولقد استنتجنا منذ أمد بعيد أن جهات عدة تريد لهذه الإدارة أن تبقى مجرد حالة أمنية – عسكرية مؤقتة. وهنا يكمن بالضبط الخطورة على مستقبلها ومستقبل المجتمعات المحلية التي استفادت من إدارتها وحمايتها.

ما شجّعني على هذا الترجيح الفاقع في الرأي هو قراءة بيان الخارجية الأمريكية المختزل حول الهجمات الأخيرة للمؤسسات التركية العسكرية على المناطق الكوردية وعلى مؤسسات الإدارة الذاتية المختلفة، بما فيها منشآت البنية التحتية والخدمية، بهدف زعزعة أركان الإدارة الذاتية والتمهيد لاجتياح عسكري تركي بمساعدة فصائل ومجموعات تحت مسمى المعارضة والجيش الوطني السوري. هذا الاجتياح الذي إن وقع سيعيد بالمجتمعات المحلّية إلى مربع عدم الاستقرار والفوضى التي كانت سائدة قبل سنوات في مناطق شمال وشرق سوريا.

فبيان الإدارة الأمريكية يؤكد ما سبقت الإشارة إليه: بمعنى استمرارية اللوثة والسمة الأمنية التي تلطخت بها أحزاب الحركة الكوردية، وانسحبت على المسألة الكوردية في سوريا بشكلٍ عام، وأخيراً على الإدارة الذاتية.

قراءة بيانات وتصريحات الإدارة الأمريكية تؤكد على ما سبق الإشارة اليه، ففي البيان الصحفي الصادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس يوم ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢م رجّح الجانب الأمني الصرّف في تناول الحدث: «تعرب الولايات المتحدة عن أحرّ التعازي لخسارة مدنيين في كل من سوريا وتركيا. ونحث على خفض التصعيد في سوريا لحماية أرواح المدنيين ودعم الهدف المشترك المتمثل بهزيمة تنظيم داعش. ونواصل معارضة أي عمل عسكري غير منسّق في العراق ينتهك سيادة البلاد».

كان البيان الذي صدر بعده بيومين عن وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢م أكثر وضوحاً، اذ لم يتضمن أي إشارة إلى حقوق المجتمعات المحلّية ولم يحمل أي محتوى سياسي يشير إلى وجود مسألة كردية أو إدارة ذاتية ديمقراطية أو غير ديمقراطية: «تحث الولايات المتحدة على خفض التصعيد بشكلٍ فوري في شمال سوريا، إذ نشعرّ بقلق بالغ إزاء الأعمال العسكرية التي شهدتها المنطقة مؤخراً والتي تزعزع الاستقرار هناك

13 ←

قراءة في الموقف ... تتمة

وتهدد هدفنا المشترك المتمثل بالقضاء على تنظيم داعش وتشكل خطراً على المدنيين والأفراد الأمريكيين. نتفهم أن لتركيا مخاوف أمنية مشروعة ذات صلة بالإرهاب، ولكننا أعربنا بشكل متكرر عن مخاوفنا الجدّية بشأن تأثير التصعيد في سوريا على أهدافنا المتمثلة بالقضاء على تنظيم داعش وكذلك تأثيره على المدنيين عند جانبي الحدود. ونعرب عن خالص التعازي لسقوط مدنيين في كل من سوريا وتركيا». بل تضمن ما هو أسوأ، أي «تفهم لمخاوف تركيا الأمنية»! وإهمال لأي خصوصية أو مصلحة سياسية واقتصادية لمجتمعات قائمة على الأرض، باتت ضحية لسياسات الأنظمة التي تمارس العنف والاضطهاد. تكرر نفس الموقف في تصريح البنتاغون الذي يفترض قربه من (قسد) وتعاطفه الميداني مع الإدارة الذاتية. يعزى إلى المتحدث باسم البنتاغون البريغادير الجنرال بات رايدر، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢م: «تشعر وزارة الدفاع بقلق بالغ إزاء أعمال التصعيد في شمال سوريا والعراق وتركيا، إذ يهدد هذا التصعيد التقدّم الذي أحرزه التحالف الدولي لهزيمة داعش على مرّ سنوات لإضعاف التنظيم والتغلّب عليه. لقد هددت الضربات الجوية على سوريا مؤخراً وبشكلٍ مباشر سلامة الأفراد الأمريكيين الذين يعملون في سوريا مع الشركاء المحليين للتغلّب على تنظيم داعش والاحتفاظ باحتجاز أكثر من عشرة آلاف معتقل من التنظيم. بالإضافة إلى ذلك، تهدد الأعمال العسكرية غير المنسّقة سيادة العراق، وخفض التصعيد الفوري ضروري لمحافظة التركيز على مهمة التغلب على داعش وضمان سلامة وأمن الأفراد الميدانيين الملتزمين بهذه المهمة. ونديين سقوط ضحايا في صفوف المدنيين في كل من تركيا وسوريا نتيجة لهذه الأعمال ونتقدم بأحرّ التعازي. ونشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء التقارير التي تشير إلى استهداف البنية التحتية المدنية عن قصد. ونقرّ فيما ندعو إلى خفض التصعيد، بمخاوف تركيا الأمنية المشروعة، وسنواصل مناقشة موضوع الحفاظ على تدابير وقف إطلاق النار مع تركيا وشركائنا المحليين».

أما آخر تصريح للسفيرة ليندا توماس غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في الجلسة الخاصة بسوريا يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢م، فلم تضيف أي محتوى سياسي لمواقف الإدارة الأمريكية. بل أكدت على التناول الوظيفي الأمني لعموم المسألة الكوردية وإدراج دور سلطة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا في هذا السياق، مع بعض الخصوصيات اللوجستية: « وبينما نعمل من أجل تحقيق سلام مستدام، ينبغي أن نعالج الوضع في مخيمي الهول وروج اللذين يأويا الآلاف من مواطني الدول الثالثة، وكذلك وضع مراكز الاحتجاز في شمال شرق سوريا.» (*)

خلاصة ونتائج: لم يرد في جميع البيانات الرسمية الأمريكية أي محتوى أو إشارة سياسية إلى الإدارة الذاتية ولا إلى أي إطار سياسي كوردي آخر، ولم تلحظ خصوصية المجتمعات المحلّية، وليس في مضامينها أي مقاربة للمسألة الكوردية، لا من قريب أو بعيد، وإنما طغى على الخطاب الأمريكي المصالح الأمنية التركية وضرورة مراعاتها، ومن ثم سلامة الأفراد الأمريكيين وكذلك بقاء سجناء داعش في معتقلات آمنة. علماً أنّ وزير الخارجية بلنكين تجنّب طوال الأسابيع الماضية التطرّق لمنطقة النزاع هذه، مع توفر مناسبات وفرص عديدة لذلك. وبالتالي تنكشف من جديد وفي خضم هذه المرحلة العصيبة رؤية الإدارة الأمريكية إلى المسألة الكوردية في سوريا التي اختزلت موضوعياً كحالة لمواجهة داعش، كما اختزلت حالة المواجهة هذه من منظور أمريكي في وظيفة (قسد) بوصفه جسماً عسكرياً صرّفاً عليه القيام بقتال خلايا داعش وحماية آبار النفط، وحراسة السجناء من عناصر المنظمات المتطرّفة، وكذلك الحفاظ على أمن تركيا، بالصيغة التي تريدها الحكومة التركية. علماً أنه من الصعب تحقيق شروط (الأمن القومي التركي) على اعتبار أنها تربط بين الحجّة المسوقة ضد الإدارة الذاتية وقسد ومشكلتها التاريخية الداخلية المرتكزة أساساً على سياسة إبادة الشعب الكوردي وإلغاء وجوده الثقافي والسياسي، وبالتالي لجم أي نشاط تحرري كوردي في سياق المستجدات والديناميكية السياسية والعسكرية على ساحة شمال وشرق سوريا وحتى ضمن كوردستان العراق.

لقد انحازت السياسة الأمريكية بشكل علني وسافر إلى سياسات الدول التي تقتسم كوردستان وتضطهد الأمة الكوردية، وحرصت على تبني منظور الأمن القومي لهذه الحكومات والدول بشكلٍ أو آخر، أما لماذا حدث هذا الانزياح؟ فللظاهرة جذورها وسياقاتها، لكن ما هو ظاهر أنّ النخب السياسية الكوردية هي التي بلعت الطعم منذ أمد بعيد، إذ لم تخرج المسألة الكوردية من الساحة الأمنية، ومازالت تستكين لهذه الوظيفة التي انيطت بها من قبل الأمريكان وغيرهم.

إنّ عملية الخروج من الأزمة، تتطلب تأمين الأرضية وتوفير المناخ لكي تستعيد الحركة الكوردية وظيفتها السياسية المغيبة، وينبغي في هذا السياق تحويل الإدارة الذاتية إلى إدارة مدنية، ليست وظيفتها حراسة سجناء داعش ولا حماية حدود تركيا، وإنما السعي للتموضع من جديد، وطلب المساعدة من المجتمع الدولي لتتمكن من إدارة مجتمعاتها المحلية بصيغة مدنية، وتحويل كل قواتها العسكرية نحو حماية هذه المجتمعات وتوفير سبل الحياة الكريمة والسلام الداخلي لها.

(*) جميع البيانات مصدرها الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية.

جلسات ثقافية علمية تدريبية في الرقة

أقامت منظمة الرقة لحزب الوحدة (يكيتي) سلسلة جلسات تدريبية لمجموعة من الطلاّب والطالبات، بإدارة وإلقاء محاضرات من إسماعيل خالد عضو هيئة تحرير مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي:

- في ٢٠٢٢/١٠/٢٦م، نادي الأغنياء وأزمتي الغذاء والفقر.

- في ٢٠٢٢/١٠/٢٩م، خفايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

- في ٢٠٢٢/١١/٢م، الفوضى العالمية- نظرية الكايوس.

- في ٢٠٢٢/١١/٥م، المالتوسية، نظرية المليار الذهبي.

- في ٢٠٢٢/١١/٨م، البيئة بين اعتبارات الاستدامة والنظام العالمي الجديد.

- في ٢٠٢٢/١١/١٢م، مراكز السيطرة العسكرية بين قوى الهيمنة العالمية والنظام العالمي الجديد.

- في ٢٠٢٢/١١/١٩م، منظومتا سوات وبيستل والتحليل الاستراتيجي لفعالية عمل الإدارة الرشيدة الناجحة.

بانتهاء الجلسات تم تقييم الطلاب الـ/١٨/، ومن ثم تكريمهم وتقديم شهادات حضور، وبدورهم شكر الطلاب منظمة الرقة والمحاضر إسماعيل خالد.

صرخة «زينا أميني» في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

زهية آل رشي

صرخة الشهيدة زينا أميني لعام ٢٠٢٢م التي هزّت عرش نظام الملالي في إيران (المرأة، الحياة، الحرية)، أصبحت شعاراً تنادي بها نساء العالم في أغلب الدول بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، لم يأتِ هذا الصدى من فراغ، إنما جاء حصيلة ونتيجة لنضال المرأة التي تعرّضت لمختلف أشكال العنف في المراحل التاريخية، فمنذ القضاء على عهد الأمومة وظهور الذهنية الذكورية والمجتمع الأبوي بدأ زمن وضع الأساور الذهبية كي لا تصدأ حول إرادة وحرية المرأة، لتُقيّم الأنثى على أنها جسد يزين بالحلي، لحجب الشمس عنها، وذلك عن طريق الدين تارةً والعادات والتقاليد المجتمعية تارةً أخرى.

جاء اختيار النشطاء لهذا التاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر كيوم لمناهضة العنف ضد المرأة منذ عام ١٩٨١م، يوم الاغتيال الوحشي للأخوات ميرابال الثلاثة عام ١٩٦٠م، اللواتي كُنّ ناشطات سياسيات في جمهورية الدومينيكان، وذلك بناء على أوامر من الحاكم الدومينيكي رافاييل ترخيو (١٩٣٠-١٩٦١).

في٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣م اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ٤٨/١٠٤ الذي اعتمدت فيه الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وفي هذا السياق، حددت الجمعية يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في عام ١٩٩٩ اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتنظيم فعاليات في هذا اليوم.

بالرغم من التقدم المحرز في ميدان المساواة بالحقوق في دساتير أغلب الدول. نرى بأن التمييز مازال مستمر في الأسرة والمجتمع، ويحول دون اشتراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة العملية لبلدهم، سواءً السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتكون الجندرة صخرة أمام التقدم والإنماء التام لطاقات المرأة على خدمة بلدها وخدمة الطبيعة والإنسانية.

بالطبع يتغير العنف حسب الزمان والمنطقة والمجتمع، وقد تغيرت أنواع العنف في الوقت الحالي بتأثيرات الفوضى الخلاّقة والأمراض المصطنعة ووسائل التواصل الاجتماعي... الخ.

فإن العنف مستمر ضد المرأة بشكل وزمان المرحلة وهو انتهاك واضح وصريح لحقوق الإنسان، إذ يمنعها من التمتع بحقوقها الكاملة، وله عواقب خطيرة لا تقتصر على المرأة فقط، بل تؤثر في المجتمع بأكمله.

عبر التاريخ تتعرض المرأة الكوردية لعنفٍ على أساس التمييز العرقي، وإذا سلّطنا الأضواء على تجربة المرأة الكردية في الآونة الأخيرة، نرى أنها ليست وليدة الأزمات الحالية، بل نتيجة تراكمات وتضحيات تاريخية وتنظيم في النضال والعمل السياسي.

استفادت المرأة الكردية من محطات وتجارب الثورات العالمية، وأدركت بأنها الخاسر الوحيد في المعادلة، بعد الانتصارات التي حققت، حيث يتم إنكار حقها ودورها الأساسي رغم نضالها وتضحياتها اللامحدودة، كانت هذه التجارب اللبنة الأساسية لتنظيم نفسها في مجالس واتحادات خاصة بها، وكذلك انخرطت في العمل السياسي والعسكري، حيث أصبحت المرأة الكردية رمزاً لنساء العالم في محاربة «داعش».

في «رؤزافا كوردستان» بالرغم من ويلات الحرب والحالة المعيشية الصّعبة والتدخلات الإقليمية والدولية في مصير الشعب السوري بشكلٍ عام والكردي بشكلٍ خاص، استطاعت المرأة الكرية قيادة حراك نسوي خلال سنوات الأزمة السورية، وأصبحت تتقدم في مجالات عدة (سياسية وعلمية ودبلوماسية وعسكرية واجتماعية...)، وتلعب دوراً رياديا في الإدارة الذاتية المبنية على مبادئ السّلم والعيش المشترك والمساواة الحقيقية بين الجنسين.

ولكن الاعتداءات التركية المتكررة للجغرافية الكردية في (عفرين، سري كانيه، كري سبي) أفضت إلى تغيير ديمغرافي وتوطين المرتزقة وإصابة نضال وإنجازات المرأة الكردية، حيث تعرّضت ولا تزال للقتل والسبي والتجاوزات اللاأخلاقية والتهجير وفرض قيود على حرياتها ومختلف أشكال العنف.

أما في (باشور كوردستان): تتمتع المرأة في إقليم كوردستان بالحماية بموجب قانون مناهضة العنف الأسري رقم ٨ لعام ٢٠١١م، وقد وصلت المرأة إلى المناصب والبرلمان والوزارات، ولها اتحادات ومنظمات، سواءً السياسية منها أو المجتمعية المدنية، ولكن لا تزال محاكم الإقليم تدق نواقيس جرائم الشرف والطلاق بسبب العنف والعادات البالية، ولا يوجد قانون يحظر ختان الإناث الذي يشكل عنفاً ذو تأثيرٍ مديد.

وعندما يتعلق الأمر بالحقوق بين الجنسين، فالمخاوف هي أن تنتزع من المرأة دون علمها، وأن الحقوق بين الجنسين هي تقاسم الأدوار.

وفي (روزهلات كوردستان): منذ استلام نظام الملالي وبسبب العقلية الديكتاتورية والقوانين الجائرة تتعرض المرأة لمحو شخصيتها، يُلّف جسدها بالوشاح الأسود كي ترى ظلالها فقط، وتطالها سياسات القمع وطمس الهوية والإعدامات، فتراكمت في داخلها لتصبح بركاناً بحاجة إلى شرارة كي تنفجر، إذ أضحى وشاح الشابة الكردية «زينا أميني» شرارةً أشعلت ثورة المرأة في إيران، وعبّر العالم عن دعمه وتضامنه بمقولة (المرأة، الحياة، الحرية) التي هزّت عرش الملالي، إلاّ أنّ سياسة القمع وطرق التعذيب الوحشية والاعتقالات والإعدامات التي تطال النساء لا تزال مستمرّة، ولكنهنّ لا يتراجعن عن مواقفهن المشرّفة لنيل حقوقهن سواءً انتصرت الثورة أو أخمدت.

وفي (باكور كوردستان): وصلت المرأة بإرادتها الصلبة إلى قاعات البرلمان، ووقفت أمام أشرس نظامٍ يعادي

15 ←

الشيّطان يكمن بالتفاصيل أما أصل البَلاء بالأُسُس!

شوكت شيخو

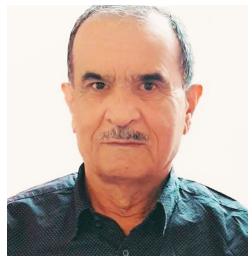

رُبّما من السهولة! اختلاقُ أشكالٍ أو إشعالُ حَربٍ، أما الصعوبة! تكمن في التحكم بمَساراتها ومآلاتها، ولتداول المسألة من المُفترَض وضعُها بسياقاتها التاريخية والجغرافية، وباختصار البحث في الكشف عن أسّ المُشكلة والحلول المُناسبة.

أما الخوّض بصفقات حيتان النفط، بسُبُلِ أفاعي الالتفاف على العقوبات، بانتهاكات أمراء الحرب، بالمُعارضة أو بالموالاة، لغير التوّثيق أو المُحاكمة، إنما تَحريفٌ لِمَسار البحث وتبديدٌ للوقت، كونها نتائج لا مُسبّبات، أما الحكمة! تكون بنجاعة البرامج السياسية والخُطط الخمسينية، خدمةً للصالح العام لا لطَيّفٍ بعينِهِ.

لمناقشة الأزمة السورية، من الأهميّة العوّدة لسبعينيات القرن الماضي، ولتحويل أهالي مدينة إدلب احتفال استقبال الفريق حافظ الأسد لمظاهرة استنكارٍ، في أول زيارة له إليها، رداً على اعتقال رفاقه بالقيادة القطرية لحزب البعث في انقلابٍ أبيض عام ١٩٧٠م، بهدف تصحيح العلاقة بين السلطة والشعب، كما جاء في بيان تَسنُمِه مَنصِبَ رئاسة البلاد.

بمعزل عن رأينا عمّا حدث في إدلب، وفي مقرّ القيادة القطرية لحزب البعث بدمشق، كأنما زيارة إدلب كانت بالونة اختبار، وقد جاء أول رَدّة فعلٍ على ما حدث، بإبعاد طريق اللاذقية – حلب الرئيسي أميالاً عنها، فيما كان يمرّ من وسطها؛ سبقه انشطارٌ بحزب البعث إلى جَناحيّ بغداد ودمشق، إيذاناً ببدء مرحلة صراعٍ لكسر العَظم، وليس لشدّ الحبل أو للَيّ الأذرُعِ، كما اتّضح فيما بعد.

مع أن الانقلاب لم يكن الأول من نوعه ودمشقُ كانت مَسرحاً لعديد الانقلابات العسكريّة المُماثلة، بعد جلاء فرنسا عن البلاد بلا مُبالاة!، مسألةٌ تدعو للتأمّل، أما تبعاتها تبدو مازالت حاضرة، بكل حَدَثٍ ومُنعطَف.

بالأحداث الدامية لمدينتيّ حماه وحلب، التي أطلقت شَرارتها الأولى «الطليعة المقاتلة لجماعة إخوان المسلمين» بتأييدٍ من جَناح بغداد لحزب البعث، والرَدّ العنيف للنظام، على ما وصفَها بالمؤامرة كما بالأزمة الحالية... ما أبدت الأطراف المتقاتلة من أحقاد، وما ارتكبت من جرائم، كأنما ذاك الصراع بات قَابَ قَوسيّن أو أدنى من التناحُر.

أَسُّ الأزمات مُنذُ فَجر التاريخ لدى العَرب، لا في سوريا وحَسبِ، بالذهنيّة القَبَليّة المَبنيّة على الاعتقاد بِسموّ الحَسَبِ والنَسَبِ، بقُدسيّةُ المُعتّقَد والمَذهَب، بمركزية القرار والاستقطاب، بأحقيّة الزعامة واستغباء الآخر، وكذلك بالجَّهل والتَخلّف.

أما! المكونات المتعايشة معهم، ما عليّها سوى الانخراط بتلك الإمبراطورية العَنجهية، طوعاً أو كراهية، وإلا! مصيرها الإقصاء والتهميش... ذهنية لا تَنمّ إلا عن تَعصُبٍ وجَهالة وازدواجية معايير ليس إلاّ.

التبرير لنظامٍ عمّا ارتكب من جرائم موثقة بأدلة ومُدرجة ضمن جرائم الابادة الجماعية، ومعاداة نظامٍ عربي آخر، على أساس الانتماء أو الاشتباه، إنما عصبية مذهبية سياسية، لا دفاعاً عن جهة بعينها، وجلّ الأنظمة الاستبدادية بشرقنا المُعتّر والمُعذّب، ضالعةٌ بالإجرام مِن أدْنيّها لأخَمَصِ القَدَمَين.

أما الإشكالية الجَدليّة في الحالة السورية، برفض الأكثريّة لحُكم الأقليّات بالمُطلَق، واعتقاد الأقليّة الحاكمة، أنّ إطلاق الحريات العامة تُشكل خطراً على كيانها، أقلُّها الارتماء بشَرَكِ تشكيلات القاعدة والتنظيمات الإسلاموية الإرهابية، رغم أنّ التاريخ لا يعود للوراء، لكن! طَرفيّ الصِراعِ سَيّانَ بالذُهنيّة وبالممارسات، والتي تخطت جُلّ المحظورات، خلال الأزمة السورية الحالية، مما يستوجب إعادة النظر بالكثير من الثوابت.

وعلى الجانب الآخر للمَسألة! حالةُ اغترابٍ يُعانيها كُلّ مواطنٍ، بسبب فشل الحكومات السورية المُتعاقبة، على دَفّة الحُكم بالبلاد، برفع مُعدلات التنمية أو بتنفيذ المهام الوطنية المُلقاة على عاتقها وعلى مَرّ التاريخ.

حكومات خسرت اللواء السليب، خَسِرت فلسطين ولتحريرها خَسِرت هَضَبة الجولان، وتسببت في أزمات البلاد وحربها، فاحتلّت عفرين وكري سبي/تل أبيض وسري كانية/رأس العين، وخرجت عن سيطرتها مناطق شاسعة وحقول النفط من رُميلان إلى كراتشوك، ومن العُمَرِ للتَيّمِ، مع حقل كونِكو للغاز.

ما من انتصارٍ عسكري لطرف في معمعان محنتنا، لا مِن حَلٍ سياسيٍ مُنتظر، نهاية الثأر ضياع البلد، أما الحلّ! استبدال أزيز الرصاص بلغة الحوار، بالعودة إلى الشرعية الدولية، وللقرار الأممي رقم /٢٢٥٤/، ودستور يضمن حقوق كافة المكوّنات والأطياف، ونظامُ حُكمٍ برلماني تعددي لا مركزي، فلا دولة مواطنة متساوية، وتبقى ناقصة ومُشوّهة دون إقرار كل الأطياف والأطراف.

خلاصة القول! ذواتنا سببُ جُلّ أزماتنا، أما اليدُ الطولى! برسم السياسات الاستراتيجية للقوى العظمى في العالم، أما الصراعات البينيّة فالأساس والأعمدة أوابد الخلافة الراشدية، اتخذت شكل صراعات متعددة الجوانب بالأهداف وبالوسائل.

صرخة زينا أميني ... تتمة

الكُرد أينما كانوا، وطالبت بحقوق شعبها، فلا تخشى عقاب السجن ولا الموت، وهي تواجه القمع والإقصاء، وتُحرم من التعلّم بلغتها الأم كأبسط حقٍ من حقوقها المشروعة؛ مازال الوضع حيال الكُرد وقضيتهم القومية سيئٌ من جميع النواحي، الأمر الذي يخلق العقبات أمام المناضلات في نيل الحرية.

إذا كانت الانتهاكات والجرائم والعنف بأشكاله المختلفة تطال المرأة الكردية في الدول الأربعة التي يتوزع فيها الكُرد، فإن للنساء دورٌ هام وتاريخي في تغيير معادلات الحرب والعنف إلى معادلات الحوار والحلّ السلمي، باعتبار النساء والأطفال أكثر من يتضررون خلال النزاعات والحروب، وهنّ حريصات في مواجهة سياسات الأنظمة الاستبدادية القمعية، حيث أنّ إرادة المرأة الكردية خلال العقد الأخير طوّرت مسيرة نساء العالم وعززت من نضالها ضد الإرهاب وقوى الظلام.

في هذه المرحلة التاريخية يتوجب على النساء الكرديات توحيد صفوفهن والتكاتف مع نساء العالم، وإيصال صوتهنّ إلى المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للنضال معاً في مناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة.

العنف ضد المرأة يتوسّع في ظلّ المحنة السورية المستمرة

يومٌ بعد آخر تشتدّ المحنة بأشكالها على السوريين عموماً، وتتوسع في ظلها التخلّف والفقر والتطرف وكافة الأمراض الاجتماعية، ليتوسّع العنف ضد المرأة أيضاً، خاصةً في الأوساط المجتمعية التي تتحكم بها تيارات إسلامية سلفية. وكذلك ضد المرأة الكردية في مناطقها المحتلّة من قبل تركيا ومرتزقتها من الميليشيات السورية، من تنمر وكراهية وفرض قيود على حريتها واعتقالات تعسفية وتعذيب وإخفاء قسري وقتل وتهجير، وغيرها من ضروب المعاملة اللاإنسانية.

في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت الوكالات الأممية في بيان مشترك إلى أنّ حالات الطوارئ والأزمات والنزاعات العالمية أدت إلى زيادة معدّل العنف ضد المرأة والفتاة وتفاقُم الدوافع وعوامل الخطر، ودعت إلى تكثيف العمل من أجل القضاء على هذا العنف. وأطلق الأمين العام للأمم المتحدة **أنطونيو غوتيريش** موضوع هذا العام بعنوان «**اتحدوا: حملة النشاط لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات**»، وقال في رسالةٍ خاصة: «إنّ العنف ضد النساء والفتيات هو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في العالم... كما تواجه النساء والفتيات عنفاً متفشياً عبر الإنترنت، بدءًا من خطاب الكراهية المعادي للنساء، إلى التحرش الجنسي، وإساءة استخدام الصور، وقيام المعتدين باستدراجهنّ... وممارسات التمييز والعنف وسوء المعاملة هذه، التي تستهدف نصف البشرية، تأتي بتكلفة باهظة. فهي تحدّ من مشاركة النساء والفتيات في جميع مناحي الحياة، وتحرمهنّ من حقوقهنّ وحرياتهنّ الأساسية، وتعرقل تحقيق المساواة في الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام اللذين يحتاج إليهما عالمنا... ولنُعلن بفخر: كلنا نناصر قضايا المرأة».

من خلال حملة «اتحدوا»، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الوكالات الأممية الشقيقة الحكومات والشركاء إلى التحرك الآن لإنهاء العنف ضد المرأة وإبداء تضامنها مع حركات ونشطاء حقوق المرأة من خلال:

- زيادة التمويل طويل الأجل والدعم لمنظمات حقوق المرأة التي تعمل على إيجاد حلول فعّالة لمنع العنف ضد المرأة والاستجابة له.
- مقاومة التراجع عن حقوق المرأة، وتضخيم أصوات المدافعات عن حقوق الإنسان والحركات النسائية النسوية المتنوعة، وحشد المزيد من الجهات الفاعلة للانضمام إلى هذه الحركات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.
- تعزيز قيادة ومشاركة النساء والفتيات في المجالات السياسية وصنع السياسات وصنع القرار من المستويات العالمية إلى المستويات المحلية، بما في ذلك في عمليات التنمية والإنسانية والسلام.
- تعزيز آليات الحماية لمنع العنف والقضاء عليه، والمضايقة والتهديدات والترهيب والتمييز ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعات/ الناشطات في مجال حقوق المرأة.

ونوّهت الأمم المتحدة إلى أنّ /١٤٤/ دولة على الأقل أصدرت قوانين بشأن العنف الأسري، ولدى /١٥٤/ دولة قوانين بشأن التحرش الجنسي. ومع ذلك، فتلك التشريعات لا تتوافق دائماً مع المعايير والتوصيات الدولية، كما أنها لا تنفذ دائماً.

وحسب تقريرٍ أممي في ٢٠٢٢/١١/٢٣م، أظهرت دراسة جديدة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّ أكثر من خمس نساء أو فتيات قُتلن في المتوسط كل ساعة على يد أحد أفراد أسرهن في عام ٢٠٢١.

إنّ الأوضاع المأساوية للشعب السوري واستمرار حالة الحرب وانسداد الأفق السياسية، تؤدي إلى تحميل المرأة بالدرجة الأولى المزيد من المعاناة وكذلك استمرار الاضطهاد ضدهنّ بشكل عام وإضعاف مساعيهنّ نحو نيل الحرية وحقوقهنّ الإنسانية.

جلسات سياسية وثقافية في الرقة

عقدت منظمة الرقة لحزب الوحدة (يكيتي) عدة جلسات سياسية وثقافية في مكتبها بالمدينة، بحضور مثقفين سياسيين ومستقلين:

- في ٢٠٢٢/١١/٣م، بعنوان «دور الأحزاب في العملية السياسية، أحزاب عابرة للقارات»، أدارها إسماعيل خالد عضو هيئة تحرير مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي؛ تناولت أساسيات تصنيف الأحزاب السياسية وأنواعها وأدواتها وأدوارها، وحول ما يجري من تغيرات سياسية كبيرة وتحولات ناعمة وعميقة في العالم ودور الأحزاب فيها، وتوجّه الشعوب نحو الأحزاب السياسية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك نظرة الأحزاب السياسية في الغرب إلى قضايا الشرق الأوسط وسوريا.

- في٢٠٢٢/١٢/١٠م، بعنوان «أحزاب تحت سياسية، أحزاب الظلّ، أدوارها، أهدافها»، هل يمكن للأحزاب أن تجتمع على هدف مشترك، ما هي الانعكاسات السياسية لعمل الأحزاب، كيف يمكن حماية المكتسبات المجتمعية، كيف يمكن للأحزاب إرساء الديمقراطية وتفضيل قيم المواطنة والحقوق المتساوية للشعوب في سوريا، وغيرها.

- في ٢٠٢٢/١٢/١٧م، بعنوان «الأحزاب السورية بين العمل السياسي والنفع العام»، أدارها إسماعيل خالد عضو هيئة تحرير مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي؛ تناولت الفرق بين المنظمة والحزب من ناحية الأهداف والخدمات التي تقدمها للمجتمع وأيضا تم طرح عدة أسئلة للمشاركة مع الحضور واستطلاع الآراء.

- في ٢٠٢٢/١٢/٢٤م، بعنوان «المثقف والسياسة»، أدارها عبد الرحمن الأحمد رئيس اتحاد مثقفي الرقة؛ تناولت (دور المثقف السوري منذ عام ٢٠١١م، دور المثقف في الحراك الثوري، أشكال المثقف السياسي، علاقة المثقف بالسياسة...).

الأمم المتحدة تطالب إيران باحترام وضمان الحق في التجمع السّلمي وحرية التعبير ووقف عقوبة الإعدام

تزايدت التجمعات الاحتجاجية والمظاهرات وأشكال العصيان المدني في إيران منذ اندلاعها في ١٦ أيلول الماضي، وبقيت في إطارها السلمي تحت شعار «المرأة، الحياة، الحرية»، رغم القمع واستخدام القوة والعنف ضد المشاركين فيها، وتنفيذ إيران ضربات جديدة ضد مواقع المعارضة الكردية المتمركزة في العراق؛ كما قام آلاف الإيرانيين بالتظاهر في عشرات المدن العالمية دعماً لانتفاضة شعبهم، وتزايد الدعم والتأييد للمتظاهرين في إيران على الصعيد الدولي والرأي العام العالمي، حيث تتلقى الممارسات الإيرانية ضدهم إدانات واسعة.

الأمم المتحدة

الثلاثاء ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢م، عبر مؤتمرٍ صحفي في جنيف، حثت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على لسان متحدثها الرسمي جيريمي لورانس، السلطات الإيرانية على تلبية مطالب الناس بالمساواة والكرامة والحقوق، «بدلاً من استخدام القوة غير الضرورية أو غير المتناسبة لقمع الاحتجاجات».

وقال المتحدث: إنّ الافتقار إلى المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إيران **«لا يزال مستمراً ويساهم في تزايد المظالم»**.

وقال: إنّ أكثر من /٣٠٠/ شخص قتلوا منذ بدء الاحتجاجات، بما في ذلك أكثر من /٤٠/ طفلاً. وأفاد بقتل المحتجين في /٢٥/ من أصل /٣١/ محافظة إيرانية.

وأضاف: «تقول المصادر إنّ أكثر من /٤٠/ شخصاً قتلوا في مدن تقطنها غالبية كردية في الأسبوع الماضي وحده. كما تم نشر أعداد كبيرة من قوات الأمن في الأيام الأخيرة. وخلال ساعات الليل، تلقينا تقارير عن استجابة قوات الأمن بقوة للاحتجاجات في العديد من المدن ذات الغالبية الكردية، بما في ذلك جوانرود وسقز».

وأعرب عن قلق المفوضية الخاص إزاء «رفض السلطات، فيما يبدو، تسليم جثث القتلى إلى عائلاتهم، أو جعل الإفراج عن جثثهم مشروطاً بعدم تحدث الأهالي لوسائل الإعلام أو موافقتهم على إعطاء روايات كاذبة عن سبب الوفاة».

وتقول المفوضية إنه تم اعتقال آلاف الأشخاص في جميع أنحاء البلاد لانضمامهم إلى الاحتجاجات السلمية، كما حُكم على ما لا يقل عن ستة أشخاص بالإعدام بتهمة **«محاربة الخالق»** أو **«الإفساد في الأرض»**.

ذكّر السيد لورانس السلطات الإيرانية بواجباتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في **«احترام وضمان الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير»**.

وطالب السلطات بالإفراج عن جميع المعتقلين بسبب ممارستهم لحقوقهم، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي، وإسقاط التهم الموجهة إليهم. واختتم المتحدث باسم المفوضية حديثه بالقول: «إن مكتبنا يدعو أيضا السلطات الإيرانية إلى الوقف الفوري لعقوبة الإعدام وإلغاء أحكام الإعدام الصادرة في الجرائم التي لا تعتبر من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي».

تدهور حالة حقوق الإنسان

جاء في بيان فولكر تورك مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان الدورة الاستثنائية المنعقدة في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ بجنيف:

لقد شهدنا موجات من الاحتجاجات على مدى السنوات الماضية تطالب بالعدالة والمساواة والكرامة واحترام حقوق الإنسان، فقوبلت بالعنف والقمع... والأساليب القديمة لمن يتولّى السلطة، وعقليتهم المتحجّرة تبقى غير مجدية بكلّ ببساطة. وبحسب ما ورد، اندلعت الاحتجاجات في أكثر من /١٥٠/ مدينة و/١٤٠/ جامعة في جميع المحافظات الإيرانية البالغ عددها /٣١/.

تطالب النساء والشباب والرجال من جميع فئات المجتمع، من طلاب وعاملين في مختلف القطاعات ورياضيين وفنانين، بالتغيير، وبشجاعة لا مثيل لها، وبوضع حد للقوانين والممارسات التمييزية ضد النساء والفتيات، والاحترام الكامل لحقوق الشعب الإيراني بجميع أطيافه وحرياته.

الوضع القائم مروّع...

(استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين، المتظاهرون يخشون من الذهاب إلى المستشفى خوفاً من الاعتقال، اعتقال حوالي ١٤,٠٠٠ شخص بمن فيهم أطفال، استدعاء المئات من طلاب الجامعات لاستجوابهم أو تهديدهم أو إيقافهم عن العمل أو منعهم من دخول الحرم الجامعي، استهداف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني واعتقالهم من منازلهم وأماكن عملهم، المتظاهرون الموقوفون محرومين من الاتصال بمحام ويواجه الكثيرون منهم تهماً تتعلق بالأمن القومي مع أحكام طويلة بالسجن، تعذيب جسدي ونفسي وسوء معاملة للمتظاهرين رهن الاحتجاز بهدف انتزاع اعترافات قسرية..).

وبحسب مصادر رسمية، يواجه حالياً ما لا يقل عن /٢١/ شخصاً اعتقلوا في سياق الاحتجاجات عقوبة الإعدام،

أناشد السلطات على التوقف فوراً عن استخدام العنف والمضايقة ضد المتظاهرين السلميين، والإفراج عن جميع المعتقلين بسبب احتجاجهم السلمي، ووقف العمل بعقوبة الإعدام بشكل حاسم... **التغيير آتٍ لا محالة**.

ضحايا الاحتجاجات

أعلنت وكالة «هرانا» الإيرانية الحقوقية أنّ عدد ضحايا الاحتجاجات الشعبية الأخيرة في إيران ارتفع إلى ما لا يقل عن /٤١٩/ متظاهراً، بينهم /٦٠/ طفلاً على الأقل، حتى يوم الأحد ٢٠ تشرين الثاني. كذلك تم اعتقال ما لا يقل عن /١٧٤٥١/ متظاهر لغاية هذا التاريخ، وقد شاركت /١٥٥/ مدينة إيرانية في الاحتجاجات.

ووفقاً لمجموعة نشطاء حقوق الإنسان في إيران، قُتل ما لا يقل عن /٤٥١/ متظاهر، بينهم /٦٣/ طفلاً، لغاية يوم الأحد ٢٧ تشرين الثاني؛ ما عدا الجرحى والمصابين.

لجنةً لتقصي الحقائق

في جلسةٍ خاصة بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢م، صوّت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (٢٥ عضو مع، ٦ أعضاء ضد، ١٦ عضو امتناع

18 ←

حضور وفد من «الوحـدة» في المؤتمر /٢١/ للمؤتمر الوطني الكردستاني KNK

في مدينة بارلو الهولندية، انعقد المؤتمر الحادي والعشرون للمؤتمر الوطني الكردستاني KNK بين ٢- ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢م، بحضور أكثر من مائتي شخص يمثلون تسعة وأربعين حزباً من أجزاء كردستان الأربعة ومثقفين وسياسيين ومراقبين، من بينها «حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، الحزب اليساري الديمقراطي الكردي في سوريا، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، وحزب الاتحاد الديموقراطي PYD، الحزب الديمقراطي الكردي السوري، اتحاد ايزيديي سوريا».

ألقى الرئيسين المشتركين لـ«KNK» زينب مراد وأحمد كارموس الكلمات الافتتاحية للمؤتمر، حيث قال كارموس: «المشكلة الأكبر في الشرق الأوسط هي المشكلة الكردية، لن يأتي السلام والاستقرار إلى الشرق الأوسط حتى يتم حلّ المشكلة الكردية، السبب الرئيسي لهذه المشاكل هو الدولة التركية، لقد احتلوا جزءً كبيراً من أراضي كردستان «؛ كما ألقى حبيب إبراهيم رئيس وفد حزب «الوحدة» الضيف كلمةً باسمه، مستعرضاً الوضع الكردي والكردستاني وما يتعرض الكُـرد في سوريا من مخاطر، وضرورات التصدي لمخططي النظامين التركي والسوري، خاصةً من قبل الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، بمحاربة الفساد وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية وحلّ مشاكل التعليم وبناء جبهة داخلية متينة.

تكريم طلاب في «تربه سبي»

في ٢٠٢٢/١٢/١٤م، استكمالاً لمبادرة تكريم الطلاّب الناجحين قام وفدٌ من منظمة بلدة «تربه سبي»- الحسكة وريفها بتكريم طلاّب آخرين ناجحين في الشهادتين الإعدادية والثانوية، وتمنى لهم دوام التقدم والنجاح.

الأمم المتحدة تطالب... تتمة

عن التصويت)، لصالح تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق حول إيران.

إخراج من هيئة حقوق المرأة

باقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية جرّد مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي إيران من عضويتها في الهيئة المعنية بحقوق المرأة بمفعول فوري، إذ صوّت أعضاء المجلس (٢٩ عضو مع، ٨ ضد، ١٦ امتناع عن التصويت)، في ٢٠٢٢/١٢/١٤م، بالموافقة على إخراج إيران من هذه الهيئة بسبب قمع طهران للاحتجاجات التي تتقدمها النساء.

المصدر: أخبار الأمم المتحدة ومواقع إعلامية.

ترحيل السوريين من تركيا... تتمة

عند الاعتقال، يُنقَل اللاجئون السوريون إمّا إلى مراكز الشرطة المحلية لفترات قصيرة وإما مباشرة إلى مركز ترحيل، حيث ترفض السلطات طلبات اللاجئين بالاتصال بأقاربهم أو محامييهم.

معظم المرحّلين من تركيا لا يستطيعوا العبور من المناطق الخاضعة للمعارضة في الشمال السوري إلى أماكنهم الأصلية في الداخل خوفاً من أن تعتقلهم أجهزة الأمن السورية، حيث أنّ سوريا تظل غير آمنة للعودة.

يُذكر أنّ اللاجئين السوريين في تركيا يُسجَّلون بموجب نظام «حماية مؤقتة»، وأنّ طلبات الحماية المؤقتة والدولية منذ شباط ٢٠٢٢م لا تُقبل في /١٦/ مقاطعة تركية ولا تُقبل في أيّ حيّ تبلغ فيه نسبة الأجانب ٢٥٪، وعلى مدى العامين الماضيين، كان هناك ارتفاع في الهجمات العنصرية والمعادية ضدّ السوريين.

وقالت المنظمة: تركيا مُلزمة بموجب المعاهدات والقانون الدولي العرفي باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يحظر إعادة أي شخص إلى مكان قد يواجه فيه خطرا حقيقيا بالاضطهاد أو التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة أو تهديد الحياة. على تركيا ألا تُجبر الناس على العودة إلى الأماكن التي يواجهون فيها أضرارا جسيمة. على تركيا حماية الحقوق الأساسية لجميع السوريين، بغض النظر عن مكان تسجيلهم، ويجب ألا تُرحّل اللاجئين الذين يعيشون ويعملون في مدينة غير تلك التي سُجّلت فيها هوياتهم وعناوين الحماية المؤقتة.

ونوهت إلى أنّ تركيا لم تستوفِ أبداً معايير الاتحاد الأوروبي لبلد ثالث آمن على النحو المحدد في قانون الاتحاد الأوروبي، وتنفيذاً للاتفاق المُبرم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مارس/آذار ٢٠١٦م والذي هدف إلى ضبط أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى الاتحاد الأوروبي بإعادتهم إلى تركيا. إذ قالت نادية هاردمان، باحثة في حقوق اللاجئين والمهاجرين في هيومن رايتس ووتش: «على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الاعتراف بأن تركيا لا تفي بمعاييره المتعلقة بدولة ثالثة آمنة، وأن يُعلّق تمويله لاحتجاز المهاجرين ومراقبة الحدود إلى أن تتوقف عمليات الترحيل القسري. تصنيف تركيا كـ «دولة ثالثة آمنة» لا يتماشى مع حجم عمليات ترحيل اللاجئين السوريين إلى شمال سوريا. على الدول الأعضاء ألا تتخذ هذا التصنيف وعليها التركيز على إعادة نقل طالبي اللجوء عبر زيادة أعداد إعادة التوطين».

قدّم التقرير توصيات إلى الحكومة التركية بإنهاء عمليات الترحيل التعسفية للاجئين السوريين، وضمان عدم استخدام العنف ضدهم، والتحقيق في استمارات «العودة الطوعية»، والسماح لمفوضية الأمم المتحدة بمراقبة عمليات الترحيل؛ وتوصيات أخرى إلى الاتحاد الأوربي بالإيضاح علناً أن تركيا ليست بلداً ثالثاً آمناً ودعوتها علناً إلى وقف عمليات الترحيل، إلى جانب إجراءات أخرى.

التنفيذ من أجل الناس... تتمة

باريس بكامل طاقته، من خلال الانتهاء من التفاصيل الخاصة بتنفيذه العملي، المعروفة أيضاً باسم «**كتاب قواعد باريس**».

في مؤتمر شرم الشيخ، دعا وزير الخارجية المصري سامح شكري، رئيس COP27، المندوبين إلى زيادة الطموح والبدء في تنفيذ الوعود التي تم قطعها بالفعل، وقال «إنّ الانتقال من المفاوضات والتعهدات إلى حقبة التنفيذ يمثل أولوية»، مثنياً على البلدان التي شاركت بالفعل خططاً مناخية وطنية محدثة. وقال: «لا يمكننا أن نتحمل أي إهمال أو تقصير، لا يمكننا تهديد مستقبل الأجيال القادمة».

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في افتتاح المؤتمر إلى عقد اتفاق تاريخي بين البلدان الغنية والبلدان النامية لتوحيد القدرات، وتوجيه العالم نحو الحدّ من انبعاثات الكربون، وتحويل أنظمة الطاقة وتجنب كارثة المناخ. وقال: «أمام البشرية خيار: إما التعاون أو الهلاك. إما تبني ميثاق تضامن معني بالمناخ- أو ميثاق انتحار جماعي». وأكّد على أنّ «أكبر اقتصادين - الولايات المتحدة والصين – يتحملان مسؤولية خاصة لتوحيد الجهود بهدف جعل هذا الميثاق حقيقة واقعة. هذا هو أملنا الوحيد لتحقيق أهدافنا المناخية».

وأضاف: «إنها القضية الحاسمة في عصرنا. إنه التحدي الأساسي لعصرنا. إنه أمر غير مقبول، وشائن ويمثل هزيمة للذات أن نضع (تغير المناخ) في أسفل قائمة أولوياتنا».

وأوضح: «لقد كشفت الحرب في أوكرانيا عن المخاطر العميقة لإدماننا على الوقود الأحفوري. لا يمكن أن تكون أزمات اليوم الملحة ذريعة للتراجع أو الغسل الأخضر (نشر ادعاءات زائفة بحماية البيئة). إذا كان هناك من شيء، فذلك سبب لمزيد من الاستعجال والعمل الأقوى والمساءلة الفعالة».

وطلب غوتيريش من الحكومات فرض ضرائب على الأرباح المفاجئة التي جنتها شركات الوقود الأحفوري نتيجة لجائحة كوفيد-١٩وإعادة توجيه الأموال إلى الأشخاص الذين يعانون من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والبلدان التي تعاني من الخسائر والأضرار الناجمة عن أزمة المناخ، قائلاً: «الآثار المميتة لتغير المناخ موجودة هنا والآن. لم يعد من الممكن تجاهل مسألة الخسائر والأضرار. إنها واجب أخلاقي. إنها مسألة أساسية تتعلق بالتضامن الدولي - والعدالة المناخية. إنّ المساهمين بشكل أقل في أزمة المناخ يعانون من تداعيات أفعال الآخرين».

وحث الأمين العام البلدان على العمل معاً من أجل التنفيذ وداعياً للتضامن الدولي، قائلاً: «التضامن الذي يحترم جميع حقوق الإنسان ويضمن مساحة آمنة للمدافعين عن البيئة وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع للمساهمة في استجابتنا المناخية. دعونا لا ننسى أن الحرب على الطبيعة هي بحد ذاتها انتهاك جسيم لحقوق الإنسان».

أما الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي أسمى مؤتمر هذا العام بـ»قمة تنفيذ الالتزامات المناخية»، فقال: «إنّ شعوب العالم تنظر إلينا اليوم وتريد تنفيذاً ملموساً سريعاً لإجراءات ملموسة حقيقية لتقليل الانبعاثات وتعزيز قدرتها على التكيف وضمان التمويل اللازم للبلدان النامية التي تعاني اليوم أكثر من غيرها».

وقال نائب الرئيس الأمريكي الأسبق آل غور-الناشط البيئي المشهور الحائز على جائزة نوبل: «اليوم، كما هو الحال في كل يوم، نطلق /١٦٢/ مليون طن من الحرارة التي هي من صنع الإنسان لتحبس التلوث الناتج عن الاحتباس الحراري في السماء. إنها تتراكم وتتراكم هناك ... الكمية المتراكمة تحبس قدراً إضافياً من الحرارة التي ستطلقها /٦٠/ ألف قنبلة ذرية من طراز هيروشيما تنفجر يومياً على كوكبنا. وهذا هو السبب في أننا نشهد هذه الكوارث». وأضاف: «لا يتعين علينا اختيار اللعنات، يمكننا اختيار البركات، بما في ذلك بركات الطاقة المتجددة. نحن في المراحل الأولى لثورة الطاقة، إذا استثمرنا فيها وتوقفنا عن دعم ثقافة الموت، يمكننا إنقاذ أنفسنا».

ومن جانبها، قالت الناشطة الكينية الشابة في مجال البيئة، إليزابيث واثوتي: «ربما يكون مؤتمر COP٢٧ قد وصل إلى نهايته، لكن النضال من أجل مستقبل آمن لم ينته. من الملّح الآن أكثر من أي وقت مضى أن يعمل القادة السياسيون للاتفاق على صفقة عالمية قوية لحماية الطبيعة واستعادتها في القمة العالمية للتنوع البيولوجي المقبلة في مونتريال».

جمع مؤتمر COP27 أكثر من /٣٥/ ألف شخص، وتضمّن أنشطة وأحداث بارزة ومبادرات عديدة؛ وتمّ تأجيل الختام ليوم واحدٍ؛ فبعد أيام من مفاوضات مكثّفة، توصلت الدول المشاركة إلى اتفاق بشأن نتيجةٍ أنشأت آلية تمويل لتعويض المتضررين عن «الخسائر والأضرار» الناجمة عن الكوارث التي يسببها المناخ. وتمكّن المفاوضون من التوصل إلى استنتاجات بشأن أصعب بنود جدول الأعمال، بما في ذلك مرفق الخسائر والأضرار، بالإضافة إلى هدف التمويل لما بعد عام ٢٠٢٥، وما يُسمّى ببرنامج عمل التخفيف، الذي من شأنه تقليل الانبعاثات بشكل أسرع، وتحفيز الإجراءات المؤثرة، وتأمين التأكيدات من الدول الرئيسية بأنها ستتخذ إجراءات فورية لرفع الطموح وإبقائنا على الطريق نحو ١,٥ درجة مئوية.

المصدر: تقارير مواقع الأمم المتحدة الإلكترونية.

تركيا - سوريا ... تتمة

السوريين عموماً كلّ الشكوك المبرّرة في أن تركيا ليست في وارد مصالحة حقيقية مع جارتها الجنوبية ولا إنهاء تدخلاتها السّافرة في الشأن السوري؛ بل تسعى لشرعنة تدخلٍ ووجودٍ مستدام لصالحها في الشّمال السوري وقوننته بصيغ جديدة مسمومة، وما دام النظام غير مستعد لحلّ الأزمة السوريّة وتغيير نهجه الأمني الاستبدادي ولتخفيف معاناة السوريين المتبقين في الداخل، فكيف سيُرحّب باللاجئين من خارج سوريا، كما زعم وزير الخارجية التركية قبل أيام، مادحاً النظام في دمشق! ودون أن يهيأ الظروف والمناخات السياسية الملاءمة لعودةٍ طوعية وآمنة لملايين النازحين واللاجئين.

المعادلة المنطقيّة والواقعيّة هي: تكون تركيا بخير عندما يكون الكُرد وسوريا بخير وسلام. والعكس بالعكس. بيدَ أن حكّام أنقرة لديهم معادلتهم الخاصّة عكس منطق السّلام وحسن الجوار، وها هم يعلنون أنه بمجرد أن يتعاون النظام في دمشق مع الحكومة التركية في محاربة الكُرد والإدارة الذاتية سيعمّ «السّلام» ربوع سوريا وتتحقق «الوحدة الوطنية» بأبهى صورها، وعفا الله عمّا مضى من «سوء تفاهم» كلّف سوريا ملايين القتلى والجرحى والنازحين والمُهجّرين ودمار البنية التحتيّة واحتلالات عديدة!

الحـــرية للمعتقـــلين السياسيين ولمناضـــلي شـــعبنا الكـــردي في ســـجون البـــلاد

التنفيذ من أجل الناس والكوكب... قمة المناخ COP27 في شرم الشيخ

اجتمع أكثر من /١٠٠/ قادة دول ومفاوضون، إلى جانب نشطاء في مجال المناخ ورؤساء بلديات وممثلين للمجتمع المدني ورؤساء تنفيذيين، في المؤتمر السابع والعشرون COP٢٧للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الفترة ٦-١٩تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢م، بمدينة شرم الشيخ الساحلية المصرية.

سلسلة من المؤتمرات عقدت منذ عام ١٩٩٢م، حيث نظمت في حينه الأمم المتحدة قمة الأرض في «ريو دي جانيرو» بالبرازيل، وتم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتم إنشاء وكالتها التنسيقية - ما نعرفه الآن باسم أمانة الأمم المتحدة لتغير المناخ، ووقّع عليها ١٩٧ طرفاً مختلفاً، ودخلت حيز التنفيذ في ٢١ آذار ١٩٩٤م، وتهدف إلى منع التدخل البشري «الخطير» في النظام المناخي. كما جاء اتفاق باريس امتداداً لتلك الاتفاقية، والذي اعتمد في عام ٢٠١٥م كوثيقة مفصلية، حيث وافقت جميع دول العالم على تكثيف الجهود من أجل محاولة الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى ١,٥ درجة مئوية فوق درجات حرارة ما قبل الصناعة، وتعزيز تمويل العمل المناخي.

بلغ مؤتمر COP٢٦ العام الماضي ذروته في ميثاق غلاسكو/اسكتلندا للمناخ، الذي أتى بعد خمس سنوات على توقيع اتفاق باريس، حيث اتفقت الدول على تقديم التزامات أقوى، بما في ذلك الخطط الوطنية المحدثة ذات أهداف أكثر طموحاً، إلا أنّ /٢٣/ دولة فقط من بين /١٩٣/ دولة قدّمت خططها إلى الأمم المتحدة حتى الآن.

وقد تم إحراز تقدم ليعمل اتفاق ← 19

ترحيل اللاجئين السوريين قسراً من تركيا إلى «منطقة أردوغان الآمنة»

بات واضحاً للجميع المساعي التي تلهث وراءها حكومة أردوغان في إنشاء ما تسمى بـ»المنطقة العازلة/الآمنة» – شمالي سوريا، بغية ترسيخ هندسة ديموغرافية جديدة تستهدف وجود الكُرد في مناطقهم التاريخية ودورهم المحوري في سوريا، بالإضافة إلى خدمة أجنداته الداخلية، الانتخابية منها خصوصاً في مواجهة المعارضة التركية؛ ولا يتوانى في ذلك عن تجيير ملف اللاجئين السوريين في تركيا، وإن كان على حساب أوضاعهم الإنسانية وتعريض حياتهم للخطر وتشتيت أُسرهم.

ففي تقرير جديد لـ»هيومن رايتس ووتش» بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ٢٠٢٢م، أكّدت المنظمة على أنّ السلطات التركية اعتقلت واحتجزت ورحّلت بشكل تعسفي مئات الرجال والفتيان السوريين اللاجئين إلى سوريا بين فبراير/شباط ويوليو/تموز ٢٠٢٢م.

قال سوريون مرحّلون- حسب التقرير: إنّ المسؤولين الأتراك اعتقلوهم من منازلهم وأماكن عملهم وفي الشوارع، واحتجزوهم في ظروف سيئة، وضربوا معظمهم وأساءوا إليهم، وأجبروهم على التوقيع على استمارات العودة الطوعية، واقتادوهم إلى نقاط العبور الحدودية مع شمال سوريا، وأجبروهم على العبور تحت تهديد السلاح. ← 18

نقاط على حروف

تركيا – سوريا: معاداة الكُرد ليست حلاً!

قيل الكثير في دوافع استدارة الحكومة التركية نحو دمشق و(مدّ اليد) لنظامٍ لطالما اتهمه جميع المسؤولين الأتراك بشتى الاتهامات والأوصاف التي يكيلها الأعداء لبعضهم على مدار عقدٍ وأكثر من الأزمة السورية. ناهيكم عن تزويد معارضة النظام بكافة وسائل الدعم في سبيل إسقاطه. إلّا أنه من الواضح أن الحكومة التركية وضمن مساعيها المستمرّة للاستثمار في الكارثة السوريّة، ذهاباً وإياباً، ليست أمام مراجعة نقدية لدورها الأساسي الخطير في إشعال الحريق السوري وصبّ الزيت عليه، ولا إبداء أي التزام حقيقي بسحب قواتها العسكريّة وأجهزتها الإداريّة من المناطق التي تحتلّها من الشّمال السوري تحت حجج وذرائع مختلفة، وهي كلمة السرّ في موضوع العلاقات التركية السورية.

من الواضح أيضاً أنّ الحكومة التركية مستعجلة لاستكمال عملية طرد أكبر عددٍ من اللاجئين السوريين من تركيا خلال الأشهر القليلة القادمة قبل الانتخابات المفصلية المرتقبة، وتحاول إعادة التجارة بين تركيا وسوريا (حكومة دمشق) وربما المساومة على رأس بعض المجموعات المسلّحة العاملة بإمرتها أو تحت حمايتها؛ وتبذل أنقرة جهوداً حثيثة لتوجيه تطبيعها المزعوم مع النظام في دمشق، كما تفاهماتها مع روسيا وإيران الفاعلتين على الأرض وتجمعهما مع تركيا مصالح مختلفة ومساومات عديدة في سوريا ضمن صيغة «أستانة»، ضدّ الكُرد والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا. أي أن معيار حسن سلوك النظام وفق أنقرة هو في الموقف العدائي الذي سيلتزم به ضدّ الكُرد والإدارة الذاتية، بل وتعاونه الميداني مع الجيش التركيّ وأعوانه، أي مع معارضيه، ضد قوات سورية الديمقراطية «قسد».

إنّ بناء علاقات سليمة ومتوازنة بين البلدين الجارين، سوريا وتركيا، وسلام دائم ووئام حقيقي بينهما، وتجارة متبادلة نشطة، سيكون في صالح الشعبين؛ آن لمنطق الحرب والاحتلال أن يتوقف، لكن لدى الكُرد والوطنيين ← 19